



الرئيس: السيد جوزيف ديس (سويسرا)

بالنسبة لأغلبية الدول الأعضاء، ولا سيما الدول غير الأعضاء في المجلس، يمثل استعراض الجمعية العامة لتلك الوثيقة المناسبة الوحيدة لتقييم أنشطة المجلس بتعمق وتحديد التدابير التي يجدر اتخاذها لتحسين أساليب عمله.

يعتقد وفدي أن هناك بالفعل تحسينات يمكن الاتفاق عليها فيما يتعلق بإعداد التقرير، وأنه آن الأوان لأن نوقف ممارسة إعداد مجموعة من القرارات والمقررات المتخذة، مع السرد الوقائي إلى حد ما لعمل المجلس. ومما لا شك فيه أن ذلك سيقربنا من توصيات الدول الأعضاء المؤيدة لتقديم تقرير تحليلي بدرجة أكبر. ومن المنطلق نفسه، ما زالت الجمعية العامة تتوقع أن ترى تقارير موضوعية خاصة تقدم إليها دوريا من مجلس الأمن، لا سيما بشأن المسائل ذات الاهتمام الدولي.

يدرك وفدي عبء العمل الكبير الذي قام به مجلس الأمن خلال الفترة الزمنية التي يغطيها التقرير، لا سيما فيما يتعلق المناطق التي تشهد التوترات وعدم الاستقرار، سواء في أفريقيا أو في أجزاء أخرى من العالم. ونحيط علما أيضا

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البندان ٢٩ و ١١٩ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس الأمن (A/65/2)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة

عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

السيد خلف الله (تونس) (تكلم بالإنكليزية):

في البداية، أود أن أنقل لكم، سيدي الرئيس، تقدير وفدي على إدراج البند المتعلق بإصلاح مجلس الأمن في قائمتكم للأولويات خلال الدورة الحالية للجمعية العامة. وأؤكد لكم بأن وفدي لن يدخر جهدا في المساعدة في المضي قدما بأي عمل يرمي إلى تأمين التوصل إلى نتيجة إيجابية لتلك العملية. كما تؤيد تونس البيانين اللذين أدلي بهما بالأمس بالنيابة عن حركة عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية.

بادئ ذي بدء، وفيما يتعلق بتقرير مجلس الأمن

(A/65/2)، أود أن أشكر سعادة الممثل الدائم للمملكة

المتحدة وأيرلندا الشمالية على عرض تقديم المجلس لهذا العام.

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



أي إصلاح ينبغي أن يكون تعزيز التمثيل العادل في المجلس، وبالتالي مصداقيته وكفاءته. ولن يمكن تحقيق تلك الأهداف إلا بتوسيع عضوية المجلس، ولا سيما لصالح البلدان النامية.

في ذلك السياق، تؤيد تونس بقوة الموقف المشترك للاتحاد الأفريقي، كما ورد في توافق آراء إزولويني وإعلان سرت. ونحن مقتنعون بأن الوقت قد حان لتصحيح الحالة الراهنة، لأنه تمت الحيلولة دون شغل القارة الأفريقية مقعدا في المجلس تستحقه بجدارة. وسنؤيد أي اقتراح يعطي البلدان النامية، ولا سيما من أفريقيا، المكانة التي تستحقها في مجلس الأمن.

في الختام، نعتقد أنه لكي يستمر مجلس الأمن في التمتع بثقة جميع الدول الأعضاء والرأي العام العالمي، ينبغي له أن يبدي كفاءته في معالجة المسائل الأكثر صعوبة وأن يصبح أكثر تمثيلا للمجتمع الدولي.

السيد كيت (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أعرب عن تأييد وفدي للبيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وماليزيا عضو فيها.

تغتتم ماليزيا هذه الفرصة لتعرب عن تقديرها لمجلس الأمن على عقد جلسة خاصة للمجلس لمجرد مناقشة مشروع تقرير المجلس إلى الجمعية العامة المعروض علينا بوصفه الوثيقة A/65/2 واعتماده فيما بعد. ومع ذلك، نلاحظ أن عدد الجلسات التي عقدها مجلس الأمن في هذه الفترة الماضية المشمولة بالتقرير قد انخفض إلى ١٩١ جلسة من ٢٢٨ جلسة في السنة السابقة، وأنه بالمقارنة مع الجلسات العلنية البالغ عددها ٢٠٥ التي عقدت في السنة السابقة، لم تعقد في هذه السنة الماضية سوى ١٦٨ جلسة مفتوحة لغير الأعضاء في المجلس. ومن حيث الإحصاءات، يمثل ذلك انخفاضاً قدره ٢ في المائة في نسبة الجلسات العلنية إلى مجموع

بالزيارات الميدانية التي قام بها أعضاء مجلس الأمن ووفرت لهم تقييماً مباشراً للحالات التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين وتحتاج إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من المجلس. ويبين التقرير بوضوح أن المجلس تصرف بعزم في معالجة عدد كبير من الصراعات في مختلف أنحاء العالم. وسيعزز ذلك بالتأكيد سلطة المجلس في صون السلم والأمن الدوليين.

مع ذلك، ما زالت الجهود التي يبذلها المجلس أقل من توقعاتنا عندما يتعلق الأمر بالحالة في الشرق الأوسط. ولا يساعد الإحباط الناجم عن عدم قدرة المجلس على زيادة إسهامه في حل القضية الفلسطينية والوفاء بمسؤوليته في ذلك الصدد لا يساعد على إزالة ذلك التهديد الذي يخيم على المنطقة ويضر بسلطة المجلس نفسه.

نحن مقتنعون بأنه ما زال هناك طريق طويل يتعين قطعه لجعل عمل المجلس أكثر شفافية، مما يكفل لجميع الوفود إمكانية وصول أكبر للمعلومات، وبخاصة الوفود المدرجة شؤونها الوطنية في جدول أعمال المجلس.

فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، يشيد وفدي بالمرحلة الجديدة في عملية المفاوضات الحكومية الدولية بناء على اقتراحات الدول الأعضاء، التي تم تنظيمها بطريقة مفتوحة وشفافة وشاملة للجميع وتهدف إلى تحديد نتيجة تحظى بأوسع اتفاق سياسي بين الدول الأعضاء. وأود أن أعرب عن تقدير وفدي وشكره لسعادة الممثل الدائم لأفغانستان على إجراءات المفاوضات باقتدار وعلى الوثائق التي قدمها لنا هو وفريقه.

يعتقد وفدي أنه يجب على المجلس تجسيد الواقع السياسي والاقتصادي في عالم اليوم. ويجب أن يجهز المجلس بالشرعية اللازمة لكي يتصرف بالنيابة عن المجتمع الدولي ككل، وفي الوقت نفسه الوفاء بولايته وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. كذلك، يعتقد وفدي أن الهدف النهائي من إجراء

بالنيابة عن الدول الأعضاء، وبالتالي، يترتب على ذلك منطقياً أن يتم إبقاء الجهات الأساسية التي يعمل الوكيل بالنيابة عنها مطلعة على المعلومات.

تتذكر ماليزيا الزمن الذي كانت تقدم فيه الأمانة العامة إحاطات إعلامية يومية لتقديم معلومات مستكملة للمجلس بشأن ما كان يحدث في جميع أنحاء العالم فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين. ونحن ندرك أنه تم وقف تلك الممارسة إلى حد كبير. على الرغم من أن ظهور تكنولوجيا المعلومات يعني أنه يمكن لأعضاء المجلس أن يعرفوا بسهولة ماهية الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين اليوم، فإن خدمة الأنباء العاجلة التي تقدمها الأمانة العامة قد تكون لا تزال قيمة للغاية في لفت انتباه المجلس إلى البقع الساخنة التي تنطوي على مشاكل محتملة. ولذلك، تقترح ماليزيا إعادة العمل بتقديم الإحاطات الإعلامية الصباحية وما كان يعقبها من مناقشات.

عندما وافقت الدول الأعضاء، في نهاية الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، على إجراء المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، كانت ماليزيا أحد البلدان التي غمرتها السعادة بهذه الخطوة التقدمية إلى الأمام. وجرى رفع مستوى المناقشات والمداولات بشأن إصلاح مجلس الأمن، من الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن إلى الجلسة العامة غير الرسمية للجمعية العامة. وبدا في ذلك الوقت أننا كنا سنحقق شيئاً ما في المسيرة التي امتدت لـ ١٤ عاماً.

اليوم، وبعد عامين من التفاوض في المفاوضات الحكومية الدولية، يبدو أننا قد وصلنا إلى طريق مسدود. ونحن نشكر رئيس الجمعية العامة، معالي السيد جوزيف ديس، على مبادرته لعقد جلسة غير رسمية للجمعية العامة

الجلسات التي عقدها المجلس، وهذا يعني أنه في العام الماضي، عقد المجلس جلسات مغلقة أكثر مما عقده في العام السابق.

كما نعلم جيداً، فإن المجلس سيتخذ القرارات بغض النظر عما إذا تم عقد جلسة مفتوحة أو جلسة مغلقة. ومع ذلك، بالنسبة للدول الأعضاء التي ليست أعضاء في المجلس، تتيح المناقشة المفتوحة المجال أيضاً للإعراب عن وجهات نظرنا وسماعها، ومن المأمول أن تؤخذ في الاعتبار في عملية صنع القرار التي تعقبها. وبالتالي، ومن أجل شمول الجميع، إن لم يكن من أجل الشفافية، ينبغي للمجلس المؤلف من ١٥ عضواً عقد المزيد من الجلسات العلنية.

وتود ماليزيا أيضاً الإعراب عن تقديرها للرئاسات السابقة للمجلس التي عقدت جلسات إحاطة إعلامية بشأن برنامج عمل المجلس للدول الأعضاء المهتمة. وكانت تلك الإحاطات الإعلامية ثاقبة وموضع ترحيب كبير، كما أنها تتيح للدول الأعضاء الأخرى فرصة الحصول على توضيحات بشأن أوجه قلق المجلس لذلك الشهر بالذات. ويحدونا الأمل في أن تكون هذه الجلسات معلماً دائماً في أساليب عمل المجلس، بدلاً من مجرد ممارسة تتم وفقاً لتقدير رئيس المجلس.

في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠، وفي ظل رئاسة اليابان، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن الوارد في الوثيقة S/2006/507، التي شاركت فيها ماليزيا (انظر S/PV.6300). وطلبنا عندئذ أن تتاح للدول الأعضاء محاضر الإحاطات الإعلامية التي قدمها الممثلون الخاصون للأمين العام في الجلسات المغلقة إلى المجلس لمصلحة نشر المعلومات. واليوم، نحدد تلك الدعوة، ونأمل، بمرور الوقت، أن تصبح الإحاطات الإعلامية التي تقدمها الأمانة العامة إلى المجلس أكثر شفافية تجاه الدول الأعضاء خارج المجلس. وفي نهاية المطاف، تحول المادة ٢٤ المجلس العمل

الخطوات لكفالة تحقيق العدالة ينبغي أن يبدأ بأنفسنا، هنا في مقر الأمم المتحدة، بتوسيع المجلس ليحسد حقائق اليوم، بدلا من تجسيده لأبجديات التاريخ. يجب أن تبدأ الديمقراطية بنا ومنا، وهذا يعني أنه ينبغي ألا تخالف أي دولة إرادة الأغلبية الصريحة. وينبغي أن تكون هناك ممارسة يتمتع بموجبها كل بلد بصوت واحد، وهي الطريقة التي من المفترض أن تعمل الديمقراطية بها.

إننا إذ نطوي الصفحة لنبدأ العقد الثاني من هذه الألفية الجديدة، فإننا بحاجة إلى إبداء مزيد من الإرادة السياسية والقوة لضمان تمكن الأمم المتحدة من مواكبة الزمن. نحن بحاجة إلى أن نكون أكثر استباقية، ونحن بحاجة إلى أن نكون أكثر شمولاً للجميع. لا يزال وفدي ملتزماً باتباع الطريق الذي يقودنا إلى إحراز التقدم في هذا الكفاح من أجل المساواة والعدالة. ونحن نعلم أننا لسنا وحدنا في هذا المسعى.

السيدة نياموديزا (زمبابوي) (تكلمت بالإنكليزية):

نحن نرحب بإتاحة الفرصة لنا للاشتراك في هذه المناقشة المشتركة. يؤيد وفدي البيانين اللذين أدلت بهما سيراليون بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، ومصر باسم حركة عدم الانحياز.

في الماضي القريب، شهد مجلس الأمن زيادة كبيرة في نطاق المسائل المعروضة عليه لينظر فيها. ويرحب وفدي بدور المجلس في تسوية الصراعات في العالم، ولا سيما في أفريقيا. وفي ذلك الصدد، نحن نؤيد الجهود التي يبذلها المجلس لتعزيز شراكته مع الاتحاد الأفريقي. إن المنظمات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، تتحول أكثر فأكثر إلى لبنات بالغة الأهمية في نظم الأمن العالمي. ونحن نشاطر الرأي القائل إن المنظمات الإقليمية تتمتع بوضع أفضل للتصدي لتحديات السلام والأمن في مناطقها، ولذلك ينبغي

لمناقشة سبل المضي قدما في المفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن. كما نشكر السفير ظاهر تانين على استمراره، خلال هذه العملية، في إبداء صبرا لا يكل إزاء طريقة سير العملية والمحافظة على مستوى معين من الهدوء حتى في ظل أشد الضغوط حدة.

في العام الماضي، اشتركت الدول الأعضاء في مناقشة النص التجميعي، الذي هو أساسا تجميع لكل وجهات النظر المختلفة بشأن توسيع مجلس الأمن وطرائقه. نحن لم نجر تفاوضا على النص، وإنما دأبنا ببساطة على التأكيد من جديد على المواقف نفسها مرارا وتكرارا. هذه هي الأمم المتحدة، حيث يتم التفاوض بشأن القرارات في كل الأوقات. لماذا يجب أن تكون عملية إصلاح المجلس مختلفة عن العملية العادية للتفاوض، حيث يكتسي الحذف والحلول التوفيقية أهمية رئيسية؟ إن ميثاق الأمم المتحدة وثيقة من صنع البشر. لذلك ينبغي أن نتوصل إلى اتفاق لتغييره إلى الأفضل عندما يهدد بجعل المنظمة غير ذات أهمية ويمكن الاستغناء عنها.

لقد بلغ السيل الزبي. ونحن بحاجة إلى وقف لعبة الكلام المنمق هذه التي تم حرننا إليها في التفاوض بشأن مسألة التمثيل الجغرافي العادل وزيادة أعضاء مجلس الأمن. كان عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ١١٧ عضوا عندما وسعنا عضوية مجلس الأمن لآخر مرة في عام ١٩٦٥. واليوم، نحن أمام أسرة مكونة من ١٩٢ عضوا، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٦٤ في المائة في مجموع الأعضاء عما كانت عليه قبل ٤٥ سنة، ومع ذلك لم يمر مجلس الأمن بالتحول نفسه الذي شهدته الجمعية العامة.

ما زالت القارة الأفريقية، التي تضم ٥٣ دولة ضمن مجموعتها الإقليمية، غير ممثلة في إطار العضوية الدائمة في مجلس الأمن. وكان الهدف من إنشاء الأمم المتحدة رفع الظلم وليس نشره. وإذا كان الأمر كذلك، فعند اتخاذ

أعربت الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء عن تفضيلها الواضح لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن. ولم يعد هناك من يجادل في أن المجلس بحالته لا يمثل الحقائق الراهنة في القرن الحادي والعشرين. ولذلك توفر لنا هذه المناقشة فرصة حسنة التوقيت ليس لتقييم ورصد التقدم الذي أحرزناه فحسب، وإنما للإعراب عن وجهات النظر وتبادلها أيضاً، مما ييسر تفهما أكبر لمختلف المواقف في جهودنا الجماعية الرامية إلى تحريك عملية إصلاح مجلس الأمن إلى الأمام. ويسترشد موقف زبابوي بالموقف الأفريقي المشترك المنصوص عليه في توافق آراء إزولوبي.

ومما يشجع وفدي كثيرا القبول المتزايد بضرورة توسيع فئتي عضوية المجلس الدائمة وغير الدائمة والاتفاق بشأن ذلك. وسيتمتع المجلس الموسع بوجهات نظر جديدة في مداولاته وتحالفات أوسع في صنع قراراته، وهذا في نهاية المطاف هو الغرض من ممارستنا - جعل المجلس أكثر تمثيلاً وشرعية وموثوقية. وللمضي قدماً، تعتقد زبابوي أن توسيع فئتي عضوية المجلس ضروري من أجل تلبية احتياجات أغلبية الدول الأعضاء والأخذ بوجهات نظرها. ومن الأهمية بمكان المحافظة على نسبة متوازنة بين فئتي عضوية المجلس.

في ذلك الصدد، تدعو زبابوي باستمرار، شأنها شأن كثير من الدول الأعضاء الأخرى، إلى إصلاح شامل لمجلس الأمن. وأكدنا مرارا وتكرارا ضرورة أن يجسد المجلس الواقع السياسي الحالي، مع التركيز بوجه خاص على منح البلدان النامية، ولا سيما في القارة الأفريقية، التمثيل الذي تستحقه وطال انتظاره في فئتي عضوية المجلس. وفي ذلك الصدد، أود أن أؤكد مجددا تأييد بلدي لاستمرار طلب أفريقيا الحصول على مقعدين دائمين في مجلس الأمن الموسع، مع نفس السلطات والصلاحيات الممنوحة للأعضاء الحاليين، وخمسة مقاعد غير دائمة. ونحن نرى أن تلك مطالب معقولة، على أساس مبدأ التمثيل الديمقراطي المخصص

دعمها وليس تقويضها. وينبغي ترجمة ذلك إلى واقع ملموس وألا يبقى مجرد حبر على ورق.

يلقي ميثاق الأمم المتحدة بمسؤولية كبيرة على عاتق مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين. وتعطي تلك المسؤولية المجلس تأثيرا بعيد المدى على حياة العديد من الناس في جميع أنحاء العالم. إن قدرة المجلس على العمل بصورة عادلة وفعالة ومسؤولة ستوفر تأكيدا هاما للمجتمع الدولي بأنه يجري معالجة شواغله في مجال السلام والأمن على نحو واف. ونحن نشاطر الرأي القائل إن المجلس بحاجة إلى التأكد من أن قراراته تجسد إلى حد كبير شواغل عموم الأعضاء وتطلعناهم. وفي ذلك الصدد، فإننا ندعو إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على النظام القائم، وزيادة الشفافية في العمل ومراعاة مختلف الأفكار والمصالح والحساسيات.

ينظر وفدي بعين القلق إلى ميل المجلس إلى اتخاذ القرارات بشأن المسائل التي تؤثر على عضوية الأمم المتحدة الواسعة بدون مراعاة وجهات نظر الدول المعنية. وفي ذلك الصدد، نشعر بالقلق أيضا حيال تزايد لجوء المجلس إلى اتخاذ القرارات وإنفاذ الإجراءات بموجب الفصل السابع، حتى بشأن المسائل التي يتم تسويتها بصورة أفضل من خلال التعاون المتعدد الأطراف. وندعو المجلس إلى كفالة إعطاء فرصة كافية لسماع آراء عموم الدول الأعضاء. ولئن كنا نرحب بالجهود التي يبذلها المجلس لتحسين انفتاحه على الدول غير الأعضاء في المجلس، فإننا نحثه على زيادة الشفافية والتواصل. ونؤكد من جديد أنه لا يمكن تحقيق الفعالية الحقيقية من جانب المجلس، فضلا عن احترام قراراته، إلا إذا كانت العضوية الواسعة تؤمن بأن ذلك الجهاز يمثل مصالحها. ويبغض العديد من الأعضاء محاولات البعض استعادة الأجداد الاستعمارية المفقودة بإساءة استعمال المجلس.

الطرق الممكنة فعالية وبالتعاون مع شركائه. ويمكن ملاحظة ذلك في البيانات العديدة التي أُدلي بها بشأن تقرير مجلس الأمن (A/65/2). وفي ذلك الصدد، يود الأردن أن يشكر الرئاسة الحالية للمجلس وأن يثني على التحسينات التي اقترحتها المملكة المتحدة، الأمر الذي أدى إلى تفهم أعمق للمناقشة وجعلها أقرب إلى تبادل لوجهات النظر.

يؤيد الأردن المناقشات الشفافة والكاملة بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات أثناء إعداد تقرير المجلس السنوي، ويشدد على أهمية المفاوضات الحكومية الدولية. كما ندعو المجلس إلى تحديد الأولويات وتعزيز المشاورات والحوار مع تلك البلدان كجزء من جهوده الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار والأمن.

السيد بوديني (سان مارينو) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الدائم للمملكة المتحدة، السفير السير مارك ليال غرانت، على تقديمه لتقرير مجلس الأمن (A/65/2)، وأن أشكر البعثة النيجيرية على عملها في إعداد الوثيقة.

أنا أشاطركم الرأي، سيدي الرئيس، الذي مفاده أننا وصلنا إلى نقطة حيث يجب علينا التعجيل بعملية إصلاح مجلس الأمن. لقد حان الوقت للتوفيق بين وجهات نظرنا المختلفة. وفي ظل قيادة الرئيس والسفير تانين، يجب علينا استئناف المفاوضات الحكومية الدولية التي يجب التوصل إلى نتائجها بتوافق الآراء أو شبه توافق في الآراء لكي تكون ناجحة. إن إصلاح مجلس الأمن سيكون محكوماً عليه بالفشل منذ بدايته إذا توصلت الجمعية العامة إليه وهي منقسمة على نفسها. ولن تكون له الشرعية التي تسعى إليها بلداننا. وأنا أتفق مع الكثير من زملائنا على أن الحل الوحيد الممكن هو حل توفيقى يمكن أن يشكل القاسم المشترك الأعظم فيما بين تطلعاتنا.

تناسبها فيما بين المناطق. ومن شأن هذا الترتيب أيضاً تحقيق بعض التقدم تجاه التخلص من الظلم التاريخي التي ما فتئت أفريقيا تتعرض له.

نعتقد اعتقاداً راسخاً أن إصلاح الأمم المتحدة لا يكتمل بدون إصلاح مجلس الأمن. كما أن إصلاح أساليب عمل المجلس وحدها لا يكفي، ولذلك هناك حاجة إلى إجراء إصلاحات هيكلية لإتمام العملية. إن تحقيق هيكل أقل اعوجاجاً وأكثر توازناً للمجلس، إلى جانب جعل مؤسسات الحكومة العالمية أكثر ديمقراطية، هو ما يتعين على المجتمع الدولي القيام به في المجالين الهامين للتنمية والأمن الاقتصادي والاجتماعي.

من المهم أن تؤخذ في الحسبان على نحو جدي مصالح جميع البلدان والمناطق ذات الصلة بتلك المسألة الحساسة. وفي ذلك الصدد، يجب أن تكون الشفافية والتوافق في الآراء المعالم التوجيهية لثقتنا المتبادلة فيما يتعلق بهذه المسألة. وزمبابوي، من جانبها، مستعدة للعمل مع الأعضاء الآخرين من أجل تحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن.

السيدة شومان (الأردن) (تكلمت بالإنكليزية): يؤيد الأردن البيانيين اللذين أدلت بهما مجموعة الدول الخمس الصغيرة وحركة عدم الانحياز. ونؤكد من جديد أهمية الحوار التفاعلي بين مجلس الأمن والجمعية العامة، ونأمل أن يمهد هذا العام الطريق لمناقشات مثمرة لتعزيز ولاية إصلاح مجلس الأمن، لا سيما فيما يتعلق بتوسيع عضوية المجلس.

يولي الأردن أهمية كبيرة لإصلاح المجلس ويعتقد أن وضع آلية شفافة وشاملة ومتوازنة وشاملة للجميع يمكن أن يجسد احتياجات أعضاء الأمم المتحدة، ولا سيما البلدان النامية، وأن يجعل جزءاً هاماً من الهيكل الدولي شفافاً.

تعهد المجلس بالتزامات جديدة بالذكر وبدأ بوضعها موضع التنفيذ من أجل صون السلم والأمن الدوليين بأكثر

السكان في تلك البلدان، حيث يبدو أن الصراعات تدمر الظروف المعيشية غير المقبولة أصلاً والتوترات والاضطرابات التي تزيد تفاقم الجوع وسوء التغذية والمرضى. ومن الحقائق المعروفة أن هذه الظروف والحالات لا تعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول فحسب، بل تواصل تشريد عدد كبير من السكان وتزيد الفقر واللاجئين وعدم الاستقرار السياسي.

مقارنة بنفس الفترة في العام الماضي، يوضح التقرير أن مجلس الأمن قد عقد جلسات رسمية أقل وجلسات علنية أقل ومشاورات أقل واعتمد بيانات رئاسية أقل، بينما أصدر المزيد من البيانات للصحافة. علاوة على ذلك، اتخذ مجلس الأمن قرارات أقل من العام الماضي. وما إذا كانت كل هذه الأعمال تعكس الطابع الملح الذي حاول عن طريقه مجلس الأمن أن يواجه بفعالية الشواغل المتزايدة للمجتمع الدولي بشأن مختلف الحالات التي لم تتم تسويتها بعد في أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا وأوروبا وأمريكا الوسطى مسألة ربما تثير القلق فيما بين عضوية الأمم المتحدة وبالتالي تتطلب المزيد من التحليل والدراسة.

ويلاحظ وفدي مرة أخرى هذا العام، أن ما لا يقل عن اثني عشرة دولة كانت محل تركيز وإجراءات من قبل المجلس. وتم اتخاذ خمسة وعشرين قراراً وإعداد أو إصدار اثني عشر بياناً جميعها تتعلق بأفريقيا. ويؤمن وفدي بأنه لا بد من بذل جهد متضافر واتخاذ إجراء قوي من قبل مجلس الأمن لمعالجة الصراعات والحالات التي لا تزال موجودة في تلك البلدان. وفي ذلك الصدد، لا بد لمجلس الأمن أن يواصل الحصول على مساعدة جميع الحكومات والأطراف المعنية لضمان أن ما سيتخذه المجلس من إجراء سيجد الرد الإيجابي على أرض الواقع.

لتحقيق ذلك الهدف، يجب أن نتفق على إصلاح مؤقت. وسينص هذا الإصلاح على توسيع معقول للمجلس حيث تخصص نصف المقاعد الجديدة لفئة الأعضاء غير الدائمين الذين تمتد عضويتهم لفترة سنتين، والنصف الآخر لفئة جديدة من الأعضاء غير الدائمين لفترة ولاية أطول. وبذلك الطريقة يمكن أن نعطي قدراً أكبر من التمثيل للدول الصغيرة والمتوسطة الحجم، وكذلك البلدان المساهمة إسهاماً كبيراً في تحقيق السلام العالمي من خلال المعونة المالية والقيادة الديمقراطية والاقتصادات النامية وقوات حفظ السلام.

وتلك البلدان تستحق عن حق أن تمثلنا لفترات زمنية أطول في المجلس. وسوف تنتخبها الجمعية العامة ويمكن أن تسعى إلى إعادة انتخابها بعد نهاية فترة عضويتها.

وأرى أن الدول التي تود أن تستمر عضويتها لفترة أطول، إذا ما انتخبت، يمكنها أن تعزز أعمال مجلس الأمن. ومما لا شك فيه أننا سنعاود انتخاب الدول التي أسهمت بشكل فعال في عملية السلام خلال فترة عضويتها.

وبهذا النوع من الإصلاح، سنحصل على توسيع كبير، وسيكون مجلس الأمن أكثر ديمقراطية وتمثيلاً وسنحقق المزيد من الشفافية وسنعزز علاقة المجلس مع الجمعية وسنحصل على تمثيل أكثر إنصافاً فيما بين المناطق الجغرافية المختلفة.

وختاماً، لا بد لنا من المضي قدماً من هذا الطريق المسدود الذي مكثنا فيه دون مبرر لخمسة عشر عاماً مما يبين عجزنا عن إصلاح مجلس الأمن.

السيد بورغ (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): إن تقرير مجلس الأمن الأشهر الثاني عشر الماضية (A/65/2) الذي ننظر فيه اليوم يشير بكل تأكيد إلى المسائل والحالات المعقدة والمتنوعة، فضلاً عن التحديات التي تواجه منظمتنا. ويوضح التقرير أيضاً أنه يتعين القيام بالكثير من العمل لكي نخفف من الظروف العسيرة في كثير من الأحيان التي يواجهها

من هذه الجمعية العامة أن يعزز مساعيه لاستئناف مفاوضات السلام التي ستؤدي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية متصلة الأراضي وقابلة للحياة تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن.

ويود وفدي أن يعلن تأييده لنشاط آخر أشار إليه التقرير وهو عقد جلسات المجلس بشأن مسائل أخرى مواضيعية وعامة تركز على حفظ السلام والأمن الدوليين، فضلاً عن الإحاطات الإعلامية التي يقدمها رؤساء الهيئات الفرعية لمجلس الأمن. وترى مالطة أن مشاركة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في هذه المناقشات المفتوحة تعزز الشفافية والعالمية في إمكانية وصول جميع الدول الأعضاء ومشاركتها في النظر في المسائل الهامة المتعلقة بحفظ السلام والأمن الدوليين.

ويرحب وفدي بنظر المجلس في التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في حفظ السلام والأمن الدوليين. وفي ذلك الصدد، نرحب بإعراب المجلس عن نيته النظر في خطوات أخرى لتعزيز تعاون عملي أوثق بين الأمم المتحدة وتلك المنظمات في مجالات الإنذار المبكر بالتزاعاات ومنع نشوبها وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام مع ضمان الاتساق والوثام والفعالية الجماعية لجهودها. ومالطة بوصفها عضواً في الاتحاد الأوروبي وفي الأمم المتحدة تلاحظ بعين الرضا مشاركة السيدة كاترين أشتون، ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، التي أحاطت المجلس علماً بشأن التزام الاتحاد الأوروبي بتعزيز السلام والأمن والعدالة وحقوق الإنسان وحماية الضعفاء ومساعدة الشعوب على العيش في سلام وكرامة. وفعلاً عززت معاهدة لشبونة التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومجلس الأمن وعضوية الأمم المتحدة ككل كما ذكر التقرير. وأيد مجلس الأمن دعم الاتحاد الأوروبي لجهود الأمم المتحدة في حفظ السلام والأمن الدوليين، إذ أن

ومما يستحق الإشادة والدعم هو دور المنظمات الإقليمية في أفريقيا وبخاصة تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

من بين الأنشطة الهامة التي قام بها مجلس الأمن ويرغب وفدي أن يسلط الضوء عليها الأنشطة المتعلقة بالبعثات التي يقوم بها أعضاء المجلس لمناطق النزاعات وتتيح للأعضاء والحكومات في الدول المعنية الفرصة للتفاعل وربما توفير الدعم السياسي للقرارات الهامة التي يتم اتخاذها من قبل جميع المحاورين. وفي ذلك الصدد، نرى أنه ينبغي لأعضاء المجلس أن يستعرضوا نطاق وأبعاد تلك البعثات حتى يمكن القيام بزيارات لمناطق أخرى، وبخاصة تلك التي هي قيد نظر مجلس الأمن منذ عدة سنوات وحيث لا تلوح في الأفق نهاية لتلك الصراعات.

وإحدى القضايا التي قدم فيها مجلس الأمن إسهامات تتصل بالحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك القضية الفلسطينية. وكون مجلس الأمن ينظر في المسألة كل شهر توضح في حد ذاتها أن المجتمع الدولي لم يجد الحلول المرجوة بعد. ورغم الجهود المتواصلة للأمين العام للأمم المتحدة والمجموعة الرباعية فإن الأمر يتطلب جهداً متجدداً ونهجاً أكثر نشاطاً وفعالية في البحث عن حل سياسي دائم للقضية الفلسطينية والنزاع في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، يجب على أعضاء مجلس الأمن مواصلة تعزيز دورهم ومساهماتهم الإيجابية لمساعدة الإسرائيليين والفلسطينيين، وبخاصة في وقت بشرت المفاوضات المباشرة قبل بضعة أسابيع بآمال وتوقعات جديدة وهي تمر كل يوم بامتحان عسير إن لم تتعرض للخطر. ويرى وفدي أنه يقع على مجلس الأمن الدور الأساسي في عملية الشرق الأوسط ويمكن له، بل يجب عليه، أن يساهم في حل هذه المسألة وأن يحقق السلام والأمن في منطقة ظلت مسرحاً للنزاعات والتوترات والاضطرابات لأكثر من ٦٠ عاماً. ولا بد للمجلس وبدعم

ويرى وفد بلادي أن أي اتفاق يتم التوصل إليه في المفاوضات الحكومية ينبغي أن يشكل جزءاً من صفقة متكاملة لإصلاح سليم ومستدام وطويل الأجل لمجلس الأمن خاصة مع المبدأ الأساسي المتمثل في أن القضايا الخمس الرئيسية التي حددها القرار ٦٢/٥٥٧ متداخلة ومتراصة وينبغي النظر إليها بوصفها تشكل صفقة موحدة. وينبغي أن يكفل النظر في أي واحد من هذه المسائل تقدماً متسقاً بشأن القضايا الأخرى.

ويود وفدي أن يكرر تأكيد دعمه القوي لبرنامج مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء الذي يناهض بمقاعد عادية غير دائمة، بما في ذلك للدول الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى جانب مقاعد طويلة الأجل. وهذا يمثل خطوة إلى الأمام وحلاً توفيقياً رئيسياً من موقف المجموعة الأصلي في عام ٢٠٠٥.

وبرنامج الاتحاد من أجل توافق الآراء هو حتى الآن الاقتراح الوحيد المطروح الذي يفيد بتطلعات الدول الصغرى التي يقل عدد سكانها عن مليون نسمة، بالتحديد عبر اقتراح مقعد واحد غير دائم يخصص للدول الصغرى في أي مجلس أمن يتم توسيعه. وهذا في اعتقاد وفدي سيمثل العدالة لأكثر من ٤٠ دولة صغرى، تطلب استجابة أفضل وإدراكاً كاملاً لموقفها في المفاوضات الحكومية الدولية.

وعليه، نشعر بأنه ينبغي لهذا الاقتراح أن يحظى بدعم جميع الدول الصغرى المشاركة في المفاوضات الحكومية وذلك لكي لا تستمر مهمشة أو يتم تجاهلها ولضمان فرص أفضل وحقوق مشروعة للعمل في مجلس الأمن بصرف النظر عن موقعها الجغرافي أو مستوى نموها.

وتأمل مالطة أن تتمكن المجموعات والبلدان الأخرى من التحلي بنفس روح المرونة هذه وأن تخرج بمواقف يمكن أن تسد الشقة بين الأطراف المختلفة. وينبغي أن نشرع

المنظمتين تعملان لأهداف ومبادئ مشتركة مثل تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية. ورحب وفدي بالفرصة للمشاركة في المناقشات المفتوحة التي انعقدت في نيسان/أبريل الماضي بشأن أساليب عمل مجلس الأمن (انظر S/PV.6300). وهناك حقيقة معروفة هي أن القضايا المعروضة على مجلس الأمن ليست مسؤولية أعضاء المجلس وحدهم، وأن التهديدات المتزايدة اليوم أصبحت أكثر عالمية وعابرة للأوطان. ولا توجد حدود لهذه التهديدات. وعليه، فالمسائل التي تُعرض على المجلس مسائل تتطلب مشاركة أكبر للدول غير الأعضاء في مجلس الأمن ومن جانبها.

ولما كنا نحتاج للمزيد من العمل للوصول إلى المستوى الأمثل من الشفافية، ترى مالطة بأن الإحاطات الشهرية التي يقدمها رؤساء المجلس الجدد بشأن برنامج العمل والزيادة في تفاصيل التقرير السنوي لمجلس الأمن المقدم للجمعية العامة قد عززت العلاقة بين أعضاء هذا المجلس وعضوية الأمم المتحدة الواسعة.

وتشجع مالطة أعضاء المجلس على مواصلة البحث عن السبل الكفيلة بتحسين أساليب عمل مجلس الأمن عبر ضمان تعزيز الشفافية والفعالية والتفاعل مع الدول غير الأعضاء في المجلس. ومن الأمور الهامة ألا تشعر جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأنها تمتلك عملية إصلاح الأمم المتحدة بما فيها إصلاح مجلس الأمن فحسب، بل أن تواصل ممارسة الولاية على منظمتنا التي يمثل مجلس الأمن أحد أجهزتها الرئيسية.

تشارك مالطة بنشاط و بانتظام في المفاوضات الحكومية بشأن إصلاح مجلس الأمن. وطوال هذه العملية عملت مالطة وبصورة موضوعية وشفافة على إبراز آراء وتطلعات دولة صغيرة بوصفها عضواً في الأمم المتحدة.

كما نشكر جهود سلفكم السابق السيد علي عبد السلام التريكي الذي قدم إسهامات في مجالات إصلاح المجلس.

أما فيما يتعلق بآليات عمل المجلس واتخاذ القرار فيه، فإننا نضم صوتنا لمواقف حركة عدم الانحياز التي تنادي بتأمين مزيد من الديمقراطية والشفافية وإشراك جميع الدول وخاصة التي ينظر المجلس مسائل تمهما في عملية اتخاذ القرار حتى تتحقق العدالة والموضوعية وفي هذا الصدد ينادي وفد بلادي بإلغاء حق النقض الذي يعتبر أمراً يناقض مبادئ وأهداف الأمم المتحدة النبيلة والتي تعنى بالمساواة بين الدول واحترام سيادتها.

إن وفد بلادي يرى ضرورة أن يولي مجلس الأمن مزيداً من الأهمية للتعاون مع الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبارها الهيئة الأشمل التي تعبر عن جميع عضوية الأمم المتحدة والاستثناس برأيها واتجاهاتها في معالجة القضايا الدولية عندما ينظر في القضايا المطروحة أمامه. كما أننا نرى أنه من المهم أن لا يتزع مجلس الأمن إلى اتخاذ قرارات تتعلق بموضوعات لا تهدد الأمن والسلم الدوليين في إطار الفصل السابع. كما أن وفد بلادي ينادي بضرورة أن يتعاون المجلس مع جميع الدول الأعضاء بما يضمن حقوقها وفقاً للميثاق وألا يتم تركيزه على كيانات لا تتمتع بعضوية المنظومة الدولية بل ويتزع أحياناً بمساواتها بالدول الأعضاء الأمر الذي يُعد انتهاكاً صارخاً للميثاق.

يود وفد بلادي أن يهتم بالقول أن إصلاح مجلس الأمن هو من أكثر الموضوعات حيوية في منظومتنا الدولية وقد آن الأوان لتوسيع عضويته وتحسين إجراءات اتخاذ القرار فيه ليصبح المجلس معبراً عن كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بدلاً عن أن يُستغل في بعض الأحيان بواسطة دول كبرى لخدمة أجندتها السياسية ضد الدول النامية.

جميعاً في عملية تتم بصورة مفتوحة وشفافة وشاملة تقود نحو حلول تحظى بأعلى درجة من القبول في أوساط الدول الأعضاء. ولا يزال وفدي لعدة أسباب يواجه صعوبة في قبول الحجج التي تم طرحها في توسيع الفئتين من المقاعد الدائمة وغير الدائمة لعضوية مجلس الأمن. ويختلف وفدي أيضاً مع مطالب عدد من الدول بأن التوسيع في الفئتين يتم بما يسمى بأغلبية الدول الأعضاء.

هذه عملية تقودها الدول الأعضاء وتمتلكها. وعليه، تكرر مالطة اقتناعها بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة لكونها الهيئة الرئيسية ذات العضوية العالمية، هي المنبر الشرعي للملائم والوحيد لمناقشة إصلاح مجلس الأمن والبت فيه.

ويتطلع وفدي لأن يحصل على برنامج عمل بشأن كيفية المفاوضات القادمة ومتى ستتم. ونود أن نبلغ دعمنا لكم وتعاوننا معكم سيدي الرئيس وللسفير ظاهر تانين لمواصلة مفاوضاتنا بنجاح.

السيد الشريف (السودان): اطلع وفد بلادي على تقرير مجلس الأمن المعروف على الجمعية العامة الآن (A/65/2) في إطار البندين ٢٩ و ١١٩ "تقرير مجلس الأمن" ومسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة.

أود في هذا الصدد أن أضرم صوت وفد بلادي للبيان الذي أدلى به ممثل سيراليون بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي وأيضاً البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. ويود وفد بلادي التأكيد على موقف أفريقيا الثابت وهو ضرورة تخصيص مقعدين دائمين في مجلس الأمن للقارة الأفريقية وخمسة مقاعد غير دائمة وذلك لثقل القارة والتي تضم ٥٣ دولة.

وفي هذا الإطار فإننا نقدر جهود رئاستكم بإيلاء هذا البند الأهمية اللازمة بوصفه ضمن بنود هذه الدورة

لمموسة للمجلس ليُحاسب عن أداء مسؤولياته. بموجب أحكام الميثاق.

وإذ تؤمن سنغافورة بأن التفاعل يعزز الفعالية في عمل المجلس، نود أن نشيد بجهود المملكة المتحدة لتشجيع المناقشات التفاعلية ذات النظرة المستقبلية في المجلس، مثل حدث استكشاف الآفاق مع إدارة الشؤون السياسية. كما تعد المناقشات المفتوحة المنتظمة الشهرية فرص قيمة لإجراء مناقشات صريحة بين أعضاء المجلس والدول الأعضاء.

ولكن ينبغي أن نتذكر دائماً السمة الخاصة بعمل المجلس، وهي أنه مبتلى بالأزمات وله قيود زمنية شديدة. ولتبادل مفيد للآراء لا يمكننا أن نعمل أحسن من الاستماع إلى جورج واشنطن الذي قال: "ليكن حديثكم مع رجال الأعمال قصيراً وشاملاً". وعليه ينبغي أن نضع جانباً طقوس إعداد الخطب المحببة الطويلة والمعدّة وأن نرسي إجراءات تحبذ المزيد من التلقائية والتفاعلية، لأن المناقشات الصادقة ذات النوعية الجيدة من شأنها أن تثرى مداوولات ونتائج عمل المجلس.

وفيما يتعلق بالمسألة الأوسع المتمثلة في أساليب عمل المجلس، فقد شهدنا بعض التقدم خلال السنوات الأخيرة، رغم أن من الواضح أنه كان بالإمكان إنجاز المزيد. فسنغافورة مع مجموعة الخمسة سرها أن ترى تحديث المذكرة الرئاسية ٥٠٧ (S/2010/507)، ولكننا لا نزال نشعر بالقلق لعدم وجود آليات للمتابعة. ونود أن نكرر الاقتراحات الواردة في بيان مجموعة الخمسة بشأن تحسين شمول المذكرة الرئاسية ٥٠٧ وتنفيذها (انظر الوثيقة A/65/PV.48). كما سيكون من المفيد توسيع جزء التقرير السنوي بشأن المذكرة ٥٠٧ ليشمل تقييماً لما تحقق في مجال تنفيذها.

وأذكر أن وفدي قد نعى في عام ٢٠٠٨ أننا نتحرك في نفس الدائرة بشأن إصلاح المجلس. ومن حسن الحظ، فقد

السيدة كوك لي بنغ (سنغافورة) (تكلمت

بالإنكليزية): يشارك وفدي في مناقشة اليوم ويشجعنا بعض الشيء ما أطلعنا عليه في آخر تقرير سنوي لمجلس الأمن (A/65/2). فهو يقدم رؤية جيدة لنطاق وحجم القضايا التي تناوّلها المجلس خلال العام الماضي إلى جانب تحسينات قليلة أخرى، لا سيما إدراج مادة تعكس مضمون عمل المجلس. وسنغافورة، بصفتها عضواً في مجموعة الدول الخمس الصغرى، تقدر كذلك إضافة قسم بشأن أساليب العمل بموجب الاعتبارات المواضيعية بدلا من إدراجه تحت بند "المسائل الأخرى" كما في التقارير السابقة. ونرجو أن يتواصل هذا الترتيب في التقارير القادمة في المستقبل.

ونحن نشيد بممارسة المجلس المتطورة المتمثلة في التشاور مع الأعضاء قبل صياغة تقريره، الذي قدمته فييت نام أولاً ثم اعتمدهت أوغندا وواصلته نيجيريا. ومثل هذه الممارسات المثلى تبث الثقة بين المجلس والجمعية العامة.

والخطوة المنطقية التالية في هذه العملية هي أن يقوم من يعد التقرير السنوي بعقد جلسة غير رسمية مع الدول الأعضاء. بمجرد إكمال التقرير لكي يناقش معها، من بين جملة أمور، القضايا والتحديات والمسائل التي برزت حين إعداد التقرير. وكما قالت سنغافورة من قبل، فليس القصد أن نجد الأخطاء، ولكن أن نمنح الدول الأعضاء فهما أفضل لأساليب عمل المجلس وإحداث قبول لإجراءات المجلس.

إن المزيد من التفاعل بين المجلس والدول الأعضاء من شأنه أيضا أن يساعد على توضيح نوع التحليل الذي كثيراً ما تطالب بها الدول الأعضاء في تقرير كل عام. وبالنظر إلى المستوى الهائل للموارد التي تخصص للمجلس، اضطرارا أو اختيارا، لا يوجد مقابلهما ما يكفي من حيث الشفافية والفعالية. إذ لا يكفي لرئاسة المجلس أن تتشاطر كل شهر تأملاتها عن الجهود العامة. بل يجب وضع إجراءات

أود الآن أن أتناول البند ١١٩ من جدول الأعمال، بشأن مسألة التمثيل الجغرافي العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل المتصلة بذلك.

ويسرني أن ألاحظ أن إنجازات هامة قد تحققت خلال العام المنصرم. ومن أبرز هذه الإنجازات، وتحت قيادة السفير تانين، تتعامل الآن مع نص تفاوضي شامل، نأمل أن يكون دليلاً للمرحلة التالية من المفاوضات.

ومع ذلك، نود أن نؤكد أن أي محاولات لتعديل النص الحالي ينبغي أن تناقش بالكامل وأن يوافق عليها كل الأطراف المعنية موافقة تامة. وفضلاً عن ذلك، ينبغي أن يكون أهم مبدأ توجيهي هو مبدأ "الاتفاق العام" المشار إليه في القرار ٢٦/٤٨، المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وينبغي ألا تؤدي الجهود الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن إلى الانقسام بين أعضاء المجلس، بل يجب أن تسهم في جعل الأمم المتحدة أكثر تماسكاً وتعاونية لصالح الجميع.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أنه في الوقت الذي تصلبت كل المجموعات الأخرى في مواقفها، تحلى فريق الاتحاد من أجل توافق الآراء بقدر كبير من المرونة. ويحدوني وطيد الأمل في أن تصبح الأطراف الأخرى أكثر استعداداً للمضي قدماً بروح من التوافق، كيما يمكن إحراز تقدم ملموس في المستقبل القريب.

وخلال الجولات الخمس من المفاوضات الحكومية الدولية التي عقدت حتى الآن، بتنا جميعاً أكثر إدراكاً للمواقف الأساسية للمجموعات الرئيسية. ومن خلال المداورات، حددنا بصورة جماعية العناصر والمسائل الرئيسية التي يتعين إدراجها في عملية إصلاح مجلس الأمن. وأدركنا كذلك الترابط الشديد بين جميع المسائل الرئيسية. ولذلك، نود أن نؤكد أنه لا بد من اتباع نهج شامل يتم التوصل إليه من خلال عملية واحدة.

شهدنا شيئاً من التقدم منذ ذلك الحين. فسنشرع قريباً في الجولة السادسة للمفاوضات الحكومية الدولية، وبجوزتنا نص مجمع، علماً بأننا لم نحقق تقدماً في تبسيط النص، ناهيك عن إجراء مفاوضات مواضيعية قائمة على النص. وإذا نستأنف المفاوضات، نأمل أن تبدي الدول الأعضاء إرادة أكبر للتوصل إلى مواقف مشتركة. وفي هذا الصدد، نقدم دعمنا التام للسفير ظاهر تانين في جهوده المتواصلة لتيسير تلك العملية.

وزاد انتخاب الهند وألمانيا وجنوب أفريقيا من التوقعات بشأن أداء المجلس في العام القادم. فالكثير منا يتطلع ليرى كيف يعمل المجلس لتحقيق فعالية أكبر في أساليب عمله وكيف سيعزز تفاعله بصورة أكبر مع الدول الأعضاء وكيف سيؤدي مسؤولياته. بموجب أحكام الميثاق. وبعض الوفود المتفائلة تأمل في تسهيل الطريق المسدود الذي يحول دون عملية إصلاح مجلس الأمن. ولكن من المهم من حيث تحسين فعالية المجلس وجهود الدول الأعضاء في المفاوضات الحكومية الدولية الاستفادة من الزخم الذي تولد بعد معاناة طويلة وإيجاد الإرادة السياسية لدفع الإصلاحات إلى الأمام. وكما قال رجل حكيم، هو المهاتما غاندي، ينبغي أن نكون نحن التغيير الذي نريده في العالم.

السيد باريك إن - كوك (جمهورية كوريا) (تكلم

بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المشتركة. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لتأكيد اقتناع وفدي الراسخ بأن رئاستكم ستكون ناجحة.

أود كذلك أن أشكر الرئيس الحالي لمجلس الأمن، سعادة السفير ليال غرانت، ممثل المملكة المتحدة، على عرضه تقرير مجلس الأمن (A/65/2).

درجات التقييد على الأقل، على أن يكون مصحوباً بشرح كاف وفي حينه للأسباب الداعية إلى ذلك.

ثالثاً، التمثيل الإقليمي، مع تحقيق توزيع جغرافي عادل بين المجموعات الإقليمية، يعد هدفاً مشتركاً هاماً للعضوية الأكبر وجزءاً أساسياً في عملية إصلاح مجلس الأمن. ولذلك، لا بد من تصحيح التمثيل المنقوص بشدة لمناطق بعينها - وأعني أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية - على سبيل الأولوية. وبينما نقر بأن التمثيل يتصل بأمور أخرى أكثر من مجرد النسب، فإنه يمكن بالتأكيد أن يكون أحد المؤشرات الواضحة على موقع منطقة ما من حيث إرساء وجودها في مجلس الأمن.

رابعاً، بالنسبة لمسألة الحجم، يقر وفدي بوجود اتفاق واسع على أن توسيع حجم المجلس يجب أن يكون كافياً لتحسين التمثيل العام للعضوية الحالية. ومع ذلك، فنحن نتحلى بالمرونة بشأن ما يشكل نطاقاً معقولاً للتوسيع ولن نصر على أعداد محددة. وبدلاً من ذلك، يجب أن تعتمد النتيجة النهائية على ما يمكن اعتباره حجماً معقولاً لمجلس جديد، مجلس لا يكون تمثيلاً فحسب، بل ويمكنه العمل بفعالية تشغيلية أيضاً.

أخيراً، فيما يتصل بأساليب العمل، هناك مطالبات مستمرة بتحسين شفافية المجلس وفعاليتته وشموله. ونحن ندرك القيود الكامنة التي يفرضها عبء العمل المتزايد على أعضاء المجلس دوماً وطوفان التحديات الجديدة والمضنية، الأمر الذي يستهلك جانباً كبيراً من وقتهم واهتمامهم. ومع ذلك، نرى أنه لا بد أن تبذل جهود متسقة ومنتظمة لتعزيز شفافية المجلس ومساءلته وشموله عموماً. وهذا أمر ضروري للتوصل إلى أي إصلاح شامل.

وقبل أن أختتم ملاحظاتي، أود أن أقول إن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يكون عملية يقودها الأعضاء، حسبما

وأود أن أعتنم هذه الفرصة للتأكيد بإيجاز على موقف حكومة بلدي بشأن المسائل الأساسية الخمس.

أولاً، فيما يتعلق بفئات العضوية، فإن الفلسفة الأساسية الثابتة لوفدي تتمثل في أن اتباع طريقة أكثر ديمقراطية للتمثيل سيحفز على مساءلة وشفافية أكبر. ونعتقد جازمين أنه لا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال الانتخابات الدورية لأعضاء مجلس الأمن. فالانتخابات الدورية تتيح للدول الأعضاء فرصاً أكبر لأن تصبح من أعضاء المجلس، وتضمن تمثيلاً أكثر عدلاً. وفضلاً عن ذلك، فمن خلال الانتخابات، يمكن الحكم على مزايا عضو المجلس ومثالبه بطريقة نزيهة، وهو ما ييسر عملية أكثر شفافية لاختيار الأعضاء.

ومن ناحية أخرى، فإن إصلاح فئات العضوية الذي يجذب عملية انتخاب واحدة يبقى من خلالها حفنة من الفائزين في المجلس إلى أجل غير مسمى تتعارض لا مع المبادئ الديمقراطية فحسب، بل إنها تغفل عن الديناميات الناشئة المتزايدة لعالمنا المتغير. وفي الواقع، شهدنا خلال السنوات القليلة الماضية تحديات عالمية متعددة اقتضت بذل جهود متضافرة من جانب أطراف جديدة متنوعة. وأوقاتنا هذه، التي تتصف بالعمولة والتكافل والتحديات المتعددة الأوجه، تستدعي ما يسمى بتعددية الأطراف الجديدة. وفي ضوء هذه الخلفية، فإن التشكيلة الصارمة للعضوية الدائمة ستقوض المرونة المطلوبة حتى يرقى المجلس إلى مستوى المناسبة ويتصدى لتحديات الغد.

ثانياً، فيما يتعلق بمسألة حق النقض (الفيتو)، نعرف جميعاً أن تلك الآلية الغريبة قد وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية لإنشاء هذه المؤسسة وانطلاقها. وفي السياق الحديث، إذا كان ثمة ضرورة لاستمرار وجود الفيتو كنتيجة لحقائق سياسات القوة، لا بد أن يمارس استخدامه بأقصى

وتقرير هذا العام يوضح مرة أخرى استمرار تزايد عبء عمل المجلس، تعقداً وتنوعاً وحجماً.

ونقدر الجهود المبذولة في إصدار التقرير المعروض علينا، لا سيما تلك التي بذلها وفد نيجيريا كرئيس لمجلس الأمن لشهر تموز/يوليه، ونرحب كذلك بعدد من التحسينات النوعية التي تحققت في غضون السنوات السابقة في إعداد هذه التقارير السنوية.

وأهمية التقرير تتجاوز وصف أنشطة المجلس. ولذلك، نشجع أعضاء المجلس على مواصلة السعي من أجل أن تكون التقارير تحليلية أكثر، وأن يواصلوا العمل بالممارسة المتبعة وينخرطوا مع الدول الأعضاء في تبادل تفاعلي للآراء بشأن التقرير في عملياته التحضيرية.

ونرحب بالتحسينات في مجال أساليب عمل المجلس. فاتباع أساليب عمل أفضل وشفافية أكبر إزاء العضوية الأوسع يمكن أن يحسن فعالية المجلس ويعزز مشروعيته ويقوي دوره بوصفه الهيئة المخولة بصون السلام والأمن الدوليين.

ولعدة سنوات، تواجه الدول الأعضاء بعدد متزايد على الدوام من قرارات المجلس التي تنطوي بشكل ملحوظ على آثار أمنية وقانونية ومالية بالنسبة لكل عضو من الدول الأعضاء. وتنفيذ القرارات من هذا القبيل بدون مشاركة في اتخاذ القرار يقتضي قدراً أكبر من الشفافية والشمول والتفاعل مع الدول غير الأعضاء على أساس أكثر انتظاماً وتواتراً. ونحن نقدر مبادرات مجموعة الخمسة الصغار في هذا المجال وندعمها.

ونؤيد كذلك عملية مشاورات مكثفة وأكثر انتظاماً تشمل مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة والأمانة العامة بشأن ولايات وعمليات حفظ السلام، على أن يتم تسييرها بشكل كبير من خلال المشاركة الفعالة للفريق العامل التابع للمجلس. ونرحب بالجهود الموجهة

ينص قرار الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢. وفي هذا الصدد، أود أن أكرر الملاحظات التي أدلى بها بعض الزملاء مطالباً الرئاسة بأن تقدم للدول الأعضاء خريطة طريق ومسار عمل في المستقبل. فهذا سيساعدنا على إعداد أنفسنا على نحو أفضل وعلى أن تكون اجتماعاتنا أكثر مشاركة وجدوى.

لقد حان الوقت لنا جميعاً لكسر حلقة الجمود واتخاذ خطوات ملموسة صوب حل يمكن التوصل إليه، بدلاً من معاودة التأكيد على مواقف متصلبة. وفي هذا الصدد، يرى وفدي أن النهج الوسيط، الذي يقضي بإنشاء مقاعد أطول أجلاً، علاوة على مقاعد السنتين العادية، هو الحل التوفيقى الأكثر عملية في المرحلة الحالية. ووفدي مستعد للإسهام بفعالية في مناقشات جديدة بشأن ذلك الحل القابل للحياة، ونأمل أن تبدي وفود أخرى استعدادها للمضي قدماً أيضاً في الأشهر القادمة.

السيدة ستيجليتش (سلوفينيا) (تكلمت بالإنكليزية):

نرحب بالمناقشة المشتركة اليوم بشأن تقرير مجلس الأمن (A/65/2) ومسألة التمثيل الجغرافي العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل المتصلة بذلك، بالنظر إلى الصلة الجوهرية الهامة بين الاثنين.

أود أن أعرب عن امتناني للرئيس الحالي لمجلس الأمن، الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، على عرضه للتقرير السنوي لمجلس الأمن (A/65/2)، الذي يتناول الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٩ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٠.

إن التقرير السنوي لمجلس الأمن هو أحد القنوات المركزية في العلاقة بين المجلس والجمعية العامة، ويوفر لبقية الدول الأعضاء سرداً قيماً لعمل تلك الهيئة المناط بها المسؤولية الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين.

وما فتئت سلوفينيا مقتنعة بأنه يتعين توسيع عضوية المجلس بفتتية الدائمة وغير الدائمة على السواء. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتمثيل بلدان من أفريقيا. كما ينبغي أن لتوسيع المجلس أن يزيد من إمكانية دخول دول صغيرة ومتوسطة الحجم، وهي التي تشكل الأغلبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة، في عضوية المجلس.

لقد أحرز تقدم في الجولات القليلة الأخيرة من المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن في دورة الجمعية الرابعة والستين، وخاصة تقديم رئيس المفاوضات للنص المجموع. وطرح العديد من الاقتراحات والنماذج لتوسيع المجلس، أحدها من سلوفينيا، وأدرجت جميعها بشكل جيد في النص المجموع.

وهنا، أود أن أشيد بالسفير ظاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، على جهوده الهائلة وقيادته الموضوعية خلال العامين الماضيين، مما أعطى لمفاوضات إصلاح المجلس الدفعة التي كانت تحتاج إليها بشدة. ونرحب بإعادة تعيينه كرئيس للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح المجلس خلال الدورة الخامسة والستين، مؤكداً له دعمنا الكامل إذ يواصل مساعدة الدول الأعضاء على سير أغوار هذه المسألة المعقدة في الأشهر القادمة.

إن لنا جميعاً مصلحة في العملية الحكومية الدولية هذه. ولا بد لنا أن نحاول زيادة توحيد النص التجميعي والحفاظ على الزخم المتولد والمضي قدماً في عملية المفاوضات بشأن مسألة التوزيع العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه.

إننا نقدر حضوركم خلال هذه المناقشة، سيدي الرئيس، ولا سيما الأهمية التي تولوها أنتم ومكتبكم للمسائل التي نوقشت اليوم. ونحن مقتنعون بأن ريادتكم وخبرتكم وتوجيهكم وحكمتكم، إلى جانب الإرادة السياسية

صوب تشجيع حوار شفاف وشامل للجميع بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما يفضي إلى تعبئة الدعم السياسي والعملياتي لجميع أصحاب المصلحة والإبقاء عليه طوال دورة حياة البعثة.

إن قراركم، سيدي الرئيس، باختيار موضوع "إعادة تأكيد الدور المركزي للأمم المتحدة في الحوكمة العالمية" للمناقشة العامة لهذا العام كان حسن التوقيت، وإصلاح مجلس الأمن أحد العناصر الهامة لتعزيز الدور الأساسي للأمم المتحدة في الحوكمة العالمية. وسلوفينيا تعتقد اعتقاداً راسخاً أن إصلاح مجلس الأمن قد تأخر كثيراً وأنه ضروري. ويبقى مهمتنا الملحة، ومن المقبول على نطاق واسع أن أي إصلاح للأمم المتحدة لن يكتمل دون إصلاح مجلس الأمن.

والإصلاح يقتضي التصدي لتوسيع العضوية وتحسين أساليب العمل على السواء. وسلوفينيا تقوم بدور فعال في معالجة هاتين المسألتين.

وخلال ترؤس سلوفينيا لمجلس الأمن في فترة عضويتها الأولى في المجلس، في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩، قررت أن تجعل برنامج العمل الشهري المؤقت متاحاً على شبكة الإنترنت لأول مرة. حقاً، كانت تلك خطوة صغيرة ولكن مهمة في جعل عمل المجلس أكثر شفافية. ويسرنا أن ممارسة دعوة جميع أعضاء المجلس المنتخبين حديثاً إلى حضور المشاورات غير الرسمية خلال الشهر السابق على بدء فترة عضويتهم قد أصبحت حقيقة واقعة.

فيما يتعلق بتوسيع مجلس الأمن، فإن موقف سلوفينيا واضح: هي ليست مسألة عدالة فحسب، بل إنها ضرورة أيضاً. فمجلس مُصَلح لا بد أن يعكس الحقائق الجيوسياسية على نحو أفضل، ولا بد أن يكون أكثر تمثيلية، مع تعزيز سلطته ومشروعيته.

الأعضاء على تطورات المسائل قيد النظر، على أن تكون تلك الجلسات موضوعية الطابع وأن تُعقد في الوقت المناسب. ومن الأهمية الفائقة أيضاً توطيد دعائم ممارسة مجلس الأمن المتمثلة في تشاوره مع البلدان المساهمة بقوات قبل مداولات المجلس بشأن الموضوع ذي الصلة، وإجراء تقييمات ذاتية منتظمة واستعراضات لتنفيذ قراراته.

ويعتقد وفدي أن ثمة فائدة من المشاورات المفتوحة التي تعقد فيما يتصل بتقارير مجلس الأمن قبل إعداد تلك التقارير. فتلك الممارسة تناصر الشفافية وتحسن التنسيق مع الجمعية العامة وتعزز مسؤولية المجلس ومسائلته لدى استماعه للآراء التي تعرب عنها الدول الأعضاء واحترام تلك الآراء. وفي هذا السياق، نرجو أن تصبح هذه الممارسة منتظمة.

إن تقارير الأمين العام، فضلاً عن ممارسة عقد مداولات مفتوحة بشأن المواضيع التي يتناولها المجلس، منها على سبيل المثال، المناقشات بشأن الحالة في الشرق الأوسط، وتقارير الأمين العام عن بناء السلام في ما بعد انتهاء الصراع مباشرة، ودور المرأة في بناء السلام، كلها مبادرات نشيد بها. ولكي تكون لذلك قيمة حقيقية ومضافة، ينبغي ألا يكون مجرد جزء رسمي من المداولات السابقة مباشرة لإصدار بيانات رئاسية، أو الأسوأ من ذلك، عندما تكون الاستنتاجات التي يصل إليها المجلس معروفة حتى قبل انتهاء المداولات. وبقدر ما ينبغي أن تعكس المداولات آراء أعضاء المنظمة فيما يتصل بالمسائل الواقعة ضمن اختصاصها، من الأهمية الحيوية أن ينظر المجلس في جميع المواقف المعرب عنها، بما في ذلك إمكانية استماع أعضاء المجلس أولاً إلى البلدان غير الأعضاء فيه. وسيرهن هذا كله على رغبة المجلس فيما يتصل بالانفتاح والشمولية، وهما عنصرا أساسيان في نظرنا لإعمال هذه الهيئة الهامة.

الضرورية وحسن النية والمرونة بين الدول الأعضاء، ستصل بنا إلى خاتمة ناجحة للنقاش الذي طال أمده حول مسألة إصلاح مجلس الأمن.

السيد غوتيريز (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود

أن أعرب عن امتناني لكم، سيدي الرئيس، لاعتباركم عملية إصلاح مجلس الأمن مسألة ذات أولوية يتعين معالجتها خلال دورة الجمعية الخامسة والستين. ويسرني أن زميلنا السفير ظاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، سيستمر في ترؤس المفاوضات الحكومية الدولية في جلسات عامة غير رسمية للجمعية بشأن مسألة التمثيل العادل وزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن والمسائل المتصلة بذلك. أود أيضاً أن أشكر السفير مارك ليال غرانت، الرئيس الحالي لمجلس الأمن، على عرضه التقرير السنوي لتلك الهيئة (A/65/2) في الجلسة الـ ٤٨.

يرى وفدي أن التقرير السنوي لمجلس الأمن يمكن استكماله وتحسينه. ولا بد أن يكون محتواه أعمق، وخاصة فيما يتعلق بالقرارات المتخذة، والعملية التي تسبق اتخاذ القرارات، وتنفيذها.

وبالمثل، من الأهمية أن يحتوي التقرير على معلومات عن أساليب عمل المجلس. فسوف يتيح لنا ذلك نظرة أشمل على المسائل التي جرت معالجتها، وتجنب الاقتصار على أن يكون مجرد تقرير مرجعي أو وصفي، والأهم أنه سيوفر لنا المنظور السليم الذي يمكن من خلاله مراقبة المهام التي أمام المجلس. والتقييم الذاتي من قبل المجلس خطوة بالغة الأهمية كذلك، وينبغي القيام بها لتحديد نوع الإجراءات الجديدة التي يتعين تطبيقها لتعزيز مشروعيتها وكفاءة عمله وفعاليتها.

ومن الأهمية بمكان أيضاً إحراز تقدم صوب إصلاح ملموس لأساليب عمل المجلس بغية جعلها أكثر شفافية ونجاعة. وتحقيقاً لتلك الغاية، نرى أنه ينبغي عقد المزيد من الجلسات المفتوحة وعدد أكبر من الجلسات لإطلاع

عملية المفاوضات، يرى وفدي أنه ينبغي، كخطوة أولى، الالتزام بإجراء تقييم للحدود المفروضة على استخدام حق النقض من خلال المفهوم الحالي للقاعدة المحددة في الفقرة ٣ من المادة ٢٧ من الميثاق. وعلاوة على ذلك، ترى بيرو أن من الأهمية التوصل إلى توافق في الآراء يمكن من وضع حدود دقيقة لاستخدام حق النقض والقضاء على إمكانية ممارسته في حالات الإبادة الجماعية، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والانتهاكات الصارخة المتكررة لحقوق الإنسان.

وثمة حاجة لأن نبدأ بسرعة بعملية مفاوضات حقيقية. ولن يفضي بنا التكرار المستمر لمواقفنا الوطنية إلى أي مكان. وقصارى القول، إذا كنا نرغب في إصلاح المجلس، كما نطالب بذلك بالإجماع هنا، يجب علينا أن نحول تلك الرغبة إلى التزامات محددة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل

جمهورية فنزويلا البوليفارية بشأن نقطة نظام.

السيد مورينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم

بالإسبانية): طلبنا الكلام في نقطة نظام لأننا لاحظنا أنه عندما تكلم الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية في جلسة صباح أمس، لم تكن الترجمة الشفوية من الإسبانية إلى الإنكليزية متسقة مع ما كان يقوله السيد خورخي فالبرو. وفي هذا الصدد، تود بعثة جمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة أن تتقدم بشكوى رسمية ضد دائرة الترجمة الشفوية. وأطلب تسجيل شكوانا في محضر هذه الجلسة.

السيد سيال (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):

أشكركم يا سيادة الرئيس على عقد جلسة اليوم الهامة. وأود أيضا أن أشكر الممثل الدائم للمملكة المتحدة ورئيس مجلس الأمن لهذا الشهر على عرض تقرير المجلس (A/65/2) إلى الجمعية العامة. إلا أننا نلاحظ أنه لم يرد في هذا البيان النزاع الدائر حول جامو وكشمير في سياق الحالات الجارية التي

أما فيما يتعلق بعملية إصلاح مجلس الأمن، فنعتقد، كما أوضح وفدي في الجلسة التي عقدها الرئاسة في تشرين الأول/أكتوبر الحالي، أن الجولات الخمس الأخيرة من عملية التفاوض أدت إلى تقدم إيجابي بفضل ارتفاع مستوى مشاركة جميع الأعضاء. ونكرر في هذا الصدد تأكيد رأينا القائل بأننا نشهد زخما هاما ينبغي أن نستفيد منه كي نصل إلى مجلس أمن مجدد ويشمله الإصلاح، بهدف تحويله إلى هيئة أكثر ديمقراطية وتمثيلا وأكثر فعالية وكفاءة.

على الرغم من التقدم المحرز في المنهجية المستخدمة حتى الآن، فإننا نحازف بالإغراق في تجميع مواضيعي لمختلف المواقف المعرب عنها. ويتعين علينا أن نضفي زخماً جديداً على المفاوضات وأن نتحرك صوب عملية صياغة غير رسمية تفضي بنا إلى نص تفاوضي فيه بدائل واضحة يمكن أن يعتمد في المقام الأول على دعم الأعضاء والتزامهم السياسي.

وفي ذلك الصدد، يكرر وفدي طلبه بأن يقدم رئيس

عملية المفاوضات أو مكتب الرئيس - في ضوء ما أعرب عنه الأعضاء حتى الآن - نصا تفاوضيا أساسيا جديدا يفضي إلى ما هو أبعد من مجرد تعزيز المواقف ويحدد ويحلل الخيارات المتاحة لنا لتمكيننا من التحرك صوب مفاوضات ترمي إلى التوصل إلى نتائج ملموسة ومتوازنة وتمثيلية، تركز دائما على أساس المبدأ القائل بوجوب أن تكون هذه عملية شاملة وشفافة وترمي إلى الإصلاح السريع لمجلس الأمن.

وتكرر بيرو تأكيد اقتناعها بأنه لكي يتكيف المجلس

مع الواقع الجديد، يجب علينا أن نضيف أعضاء جديدا دائمين وغير دائمين مع تعزيز التمثيل الإقليمي العادل والمنصف لتغيير الوضع الراهن.

أما فيما يتعلق بمسألة حق النقض، فما برحت بيرو

تتمسك بموقف مبدئي يتمثل هدفه النهائي في القضاء على حق النقض. ولكن انطلاقا من الروح البناءة، وحتى لا نشل

للتراعات في إطار الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. ويكتسي هذا أهمية خاصة في حالة التراعات بين الدول. ولا تزال المسائل الرئيسية التي لم تحل بعد والمدرجة في جدول أعمال المجلس، بما فيها مسألة جامو وكشمير، تنتظر التسوية منذ وقت طويل. ويبدو أن المجلس حتى في حالة المسائل التي تناقش بصورة روتينية مثل قضية فلسطين، قد تخلّى عن دوره وأسنده إلى بلدان منفردة أو مجموعات غير رسمية. وعلى المجلس أن يعالج ذلك حتى يمكنه من الاضطلاع بكفاءة بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين.

أما البعد الثاني فهو تقييم أعمال مجلس الأمن وشفافيته. ومن سوء الطالع لا يقدم التقرير السنوي في هذا المجال معلومات أو تحليلات تذكر، خاصة فيما يتعلق بعملية صنع القرار فيه. وثمة وجهة نظر سائدة على نطاق واسع، مؤداها أن قراراته تصدر عن حفنة من المؤثرين الرئيسيين في اجتماعات مغلقة، إن لم تكن خلف الكواليس. ومن ثم تفتقر هذه القرارات إلى الشفافية والشمولية. وبالمثل، ينبغي أن يفي المجلس بأحكام الميثاق التي تنص على تقديم تقرير خاص إلى الجمعية العامة.

ويرتبط الانفتاح والشفافية في مجلس الأمن، إلى حد كبير، بإجراء تحسينات في أساليب عمله. فتحسين أساليب عمل المجلس وتعزيز شفافيته ومساءلته هدفان أساسيان لعملية الإصلاح الجارية. وبهذا أنتقل إلى البند الثاني من جدول أعمال مداولاتنا وهو إصلاح مجلس الأمن.

وفي هذا الشأن، أدلى رئيس وزراء باكستان في بيان اليوم في البرلمان عن موضوع إصلاح مجلس الأمن.

”لجميع الدول الأعضاء والمناطق ومجموعات الدول مصالح حيوية في إصلاح مجلس الأمن. ويمثل تحقيق إصلاح شامل ومنصف لمجلس الأمن هدفا مشتركا لجميع الأعضاء.

لم يتم بعد التوصل إلى حل لها. ونفهم أن هذا الإغفال كان غير مقصود، لأن جامو وكشمير من بين أقدم التراعات المدرجة في جدول أعمال المجلس.

إن تقرير مجلس الأمن تجميع سنوي لأعماله، وجلساته، ورسائله، وقراراته. وتكمن جدارته الأساسية في دقته الإجرائية وقيمه المرجعية. ويمكن تعزيز هاتين الصفتين بقدر معين من التوضيح التحليلي لأعمال المجلس وعملية صنع القرارات فيه.

ويتصرف مجلس الأمن باسم جميع الأعضاء في الأمم المتحدة في اضطلاع بواجباته بصفته الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين. ومجلس الأمن بتقديمه تقريره إلى الجمعية العامة، إنما يعرض على جميع الأعضاء دراسة مدى كفاءة اضطلاع بواجباته باسم الأعضاء. ولدى استعراضنا لأعمال المجلس، سنركز على بُعدين، وهما: أولا، فعالية المجلس في صون السلم والأمن الدوليين، وثانيا، قدرة المجلس على تجسيد آراء ومصالح أكبر عدد ممكن من الأعضاء.

من حيث الفعالية، يشهد وفدنا بدور مجلس الأمن في مجال التصدي للصرعات المنطوية على العنف للعمل بكفاءة على إرساء ولايات لحفظ السلام وكفالة مساندتها بدعم لوجستي. وهذه البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة تيسر أعمال المجلس. ومع تزايد إدراك أهمية جهود بناء السلام والتوطيد التدريجي والمكين لصرح بناء السلام في الأمم المتحدة، أصبح المجلس الآن مؤهلا على نحو أفضل للاضطلاع بالولاية المتمثلة في الحيلولة دون الانزلاق مرة أخرى إلى الصراع. ويستحق المجلس منا التقدير لأعماله في معالجة التراعات عن طريق الاستخدام العملي لولايات حفظ السلام واستراتيجيات بناء السلام.

إلا أن المجلس يحتاج إلى إعادة تقييم لجهوده في مجال منع النزاع واللجوء على نحو أكثر تواترا إلى التسوية السلمية

ويأخذ اقتراحنا أيضا في الاعتبار مفهوم التوزيع الجغرافي العادل على النحو المتوخى في المادة ٢٣ من الميثاق. ولن يكون لمفهوم التوزيع الجغرافي العادل معنى يُذكر لو أن مقعدا مخصصا لمنطقة معينة شغله بصفة دائمة بلد واحد. وهذا هو السبب الذي يحملنا على احترام وتفهم موقف أفريقيا كما تجسد في توافق آراء إزولويني. فمطلب أفريقيا العادل بوجود دائم في المجلس إنما هو مطلب للمنطقة بأسرها. لذلك فإنه يختلف عن مطالب الدول التي تسعى إلى مقعد لأنفسها. وبالمثل، نؤيد موقف منظمة المؤتمر الإسلامي الذي يطالب بتمثيل كاف للأمم الإسلامية في مجلس الأمن.

أود، سيدي، أن أختتم كلمتي بالإشادة بدوركم بوصفكم رئيسا للجمعية العامة في الدفع قدما بعملية إصلاح مجلس الأمن. ونقدر وجودكم هنا اليوم، وإبان المفاوضات الحكومية الدولية في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ونحن على يقين من أن اشتراككم الوثيق سيكفل إشراف الجمعية العامة على أعمال مجلس الأمن وملكيته لعملية الإصلاح.

السيد كوتريك (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم سيدي الرئيس على عقد هذه المناقشة السنوية المشتركة ذات الأهمية العالية بشأن بندين على جانب كبير من الأهمية، ألا وهما تقرير مجلس الأمن (A/65/2) ومسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية.

إن مناقشة هذين البندين المترابطين معا تتسم بأهمية أساسية لتعزيز التعاون المستصوب إلى حد كبير بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، إذ أن هذه المناقشة توفر لجميع الأعضاء فرصة فريدة مرة كل عام لاستعراض العمل الشاق الذي اضطلع بها المجلس على امتداد فترة الـ ١٢ شهرا الماضية، وتقدير منجزاته وتقييم المجالات التي يمكن أن تسهم فيها التغييرات في زيادة الفعالية والأهمية. وباعتقادي أننا بعد المناقشة المستفيضة التي نجريها اليوم، سنصل إلى فهم أفضل

”ونعتقد أنه لا يمكن تحقيق إصلاح فعال وعملي لمجلس الأمن إلا من خلال مفاوضات تفضي إلى قرار توافقي تؤيده الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ما فتئت باكستان تشارك بطريقة بناءة في عملية التفاوض في الأمم المتحدة في نيويورك.

”وتقوم جهودنا لإصلاح مجلس الأمن على الركائز الأربع التالية: أولا، ينبغي أن يكون الإصلاح شاملا. ثانيا، ينبغي أن يقوم على مبدأ المساواة في السيادة. ثالثا، ينبغي أن يعزز مساءلة مجلس الأمن أمام الأعضاء عامة. رابعا، ينبغي أن يؤدي الإصلاح إلى أمم متحدة أكثر وحدة وقوة“.

خلال الجولة الحالية للمفاوضات الحكومية الدولية المعقدة التي جرت في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، والتي ترأسها رئيس الجمعية العامة، طرحت الدول الأعضاء أفكارا تقدمية. وترى باكستان أنه يمكن تحقيق تقدم حقيقي في عملية الإصلاح بمرونة وبروح توفيقية. وفي هذا الصدد، أبدت بالفعل مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء مرونة بتغيير موقفها في عام ٢٠٠٥ إلى تأييد الورقة المقدمة من إيطاليا/كولومبيا.

ويتيح اقتراح الاتحاد من أجل توافق الآراء الفرصة لاتخاذ ترتيبات مختلفة وظهور إمكانيات وخيارات مختلفة، وبذلك تضي اهتماما على التمثيل الجغرافي، وتمثيل الدول الصغيرة. وتعكس هذه الصيغة تشكيلة سياسية عالمية معقدة، تعني أساسا وجود قلة من الدول الكبيرة، وعدد من الدول المتوسطة الحجم، وغالبية من الدول الصغيرة، وظهور منظمات إقليمية تضطلع بدور هام في مجال السلم والأمن الدوليين والإقليميين.

وأن يشاهدوا في التقرير تقييم المجلس نفسه لأوجه نجاحه أو قصوره. ومع ذلك، نقدر احتواء التقرير على معلومات عن أساليب العمل وعن تنفيذ المذكرة الرئاسية S/2006/507.

وتنقلني الآن مسألة أساليب العمل إلى البند الثاني من جدول الأعمال المعروض على الجمعية اليوم، وهو المسألة الملحة المتمثلة في إصلاح مجلس الأمن. وهنا أود بادئ ذي بدء أن أشيد بسعادة السفير ظاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، لمهاراته القيادية الممتازة وجهوده الدؤوبة والطريقة التي وجهنا بها أثناء مناقشاتنا خلال الدورتين الماضيتين. ونرحب ببلوغنا تحت قيادته القديرة مرحلة جديدة من المفاوضات القائمة على النصوص. وشهدنا أيضا في الفترة الأخيرة بعض التغير في مواقف بعض البلدان ويعتقد وفدي اعتقادا راسخا أنه نظرا للعمل الشاق الذي قمنا به في السنوات الماضية بشأن هذه المسألة، قد حان الوقت لكسر الجمود والبدء في إظهار بعض النتائج المموسة للعالم.

ولتحقيق ذلك، نهيئ بجميع الوفود أن تظهر المزيد من المرونة والإرادة السياسية، وأن تأخذ في تقليص المجموعة الكبيرة من الاقتراحات المعروضة علينا. ورغم الجدوى التي نراها فيها جميعها، أود أن أكرر تأكيد إيماننا بأننا بحاجة إلى التخلي عن تلك الاقتراحات التي لا تتمتع بالحد الأدنى من التأييد، ونركز على تلك التي أمامها فرصة قوية للحصول على أوسع نطاق ممكن من الاتفاق.

وبما أن موقف وفدي معروف تماما، اسمحوا لي أن أعرض باختصار عناصره الرئيسية: أولا، يعتقد وفد بلدي أن الدول القادرة على الاضطلاع بالمسؤولية العالمية عن صون السلم والأمن الدوليين ينبغي أن تصبح مؤهلة لشغل مقاعد الأعضاء الدائمين الجدد في مجلس الأمن، شريطة عدم توسيع نطاق حق النقض. بل على العكس،

لآراء كل منا وإلى تصميم أقوى على تعزيز جهودنا المتضافرة للوصول إلى مواقف أوثق، إذا ما أردنا المضي قدما في مجلس أمن فعال وموثوق ويعول عليه بحق.

أما فيما يتعلق بالتقرير المعروض علينا فأود بادئ ذي بدء أن أشكر رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، سعادة السفير مارك ليال غرانت، الممثل الدائم للمملكة المتحدة على عرضه للتقرير الزاخر بالمعلومات. وأود أيضا أن أشيد بجميع أعضاء مجلس الأمن للتقييم الدقيق والحسن لأعماله. ونرحب بإدراج المناقشات المواضيعية في تقارير السنوات الماضية. وتجدد الإشارة بصفة خاصة إلى زيادة عدد الجلسات المفتوحة أمام العضوية الأوسع لأنها تعطي غير الأعضاء فرصة تنال تقدرها متابعة المسائل العاجلة المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن على نحو أوثق. وبالمثل، نقدر المحادثات غير الرسمية التفاعلية الجديدة مع الدول الأعضاء في المراحل التحضيرية للتقرير.

نشيد بمجلس الأمن لتزويدنا بتقرير شامل وزاخر بالمعلومات، وإن كان هذا أساسا من وجهة نظر إحصائية. ويفهم وفدي، الذي شارك مؤخرا بصورة مباشرة في مجلس الأمن أنه يتعذر على مجلس الأمن أن يجمع تحليلا سياسيا شاملا لإجراءاته، ولا نريد بأي حال من الأحوال تعريض استقلاله للخطر.

ومهما يكن من أمر، لا يوجد عدد يذكر من المجالات في التقرير لتجعلنا نشعر بالتقدير لو حصلنا على المزيد من المعلومات عنها من خلال التقرير.

فعلى سبيل المثال، يستطيع المجلس أن يتناول المسائل الشاملة على نحو أكثر شمولا وأن يربط المسائل المواضيعية بالحالات القطرية المحددة، لا سيما في المناطق التي يواجه فيها المجلس أكبر الصعوبات. وسيكون من المفيد حقا لجميع الدول الأعضاء أن يدركوا الدافع وراء قرارات مجلس الأمن

بشأنها. ولذلك، فإن سلوفاكيا منفتحة على جميع الاقتراحات البناءة وستنظر فيها بأكثر قدر من الانفتاح والمرونة.

ومن أجل حماية البيئة، سيوزع هذا البيان على جميع البعثات الدائمة بواسطة البريد الإلكتروني.

السيدة وفا - أوغو (غامبيا) (تكلت بالإنكليزية):

اسمحوا لي بداية أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة المشتركة بشأن البند ٢٩ من جدول الأعمال، "تقرير مجلس الأمن"، والمادة ١١٩ من جدول الأعمال "مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن". واسمحوا لي أن أشكر رئيس المجلس لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، السير مارك ليال غرانت، على عرض تقرير مجلس الأمن (A/65/2) وأشيد بأعضاء المجلس على عملهم بشأن صون السلم والأمن الدوليين. وأنا ممتنة أيضا لسعادة السيدة جوي أغوو لإعدادها الجزء الأول من التقرير بصفتها رئيسة المجلس في شهر تموز/يوليه.

يتضح من التقرير أن حالات الصراع في أفريقيا لا تزال تطغى على جدول أعمال المجلس. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يلاحظ أن استمرار انخراط المجلس في أفريقيا قد ساعد إلى حد كبير في حل الصراعات التي كانت مشتعلة في جميع أنحاء القارة. ويعزى جزء من هذا النجاح إلى زيادة اشتراك القادة الأفارقة والمؤسسات الأفريقية مع الشركاء الدوليين في السعي إلى إحلال السلام الدائم. ولذلك نثيب بالمجلس أن يستمر في رعاية هذه الشراكات المفيدة في جميع أنحاء أفريقيا.

وفي الفترة قيد الاستعراض، يلاحظ وفدي أن اشتراك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا على نحو متزايد في الشراكة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قد ساعد في معالجة الكثير من حالات الصراع المحتملة في

يجب أن يخضع حق النقض أيضا لإصلاح جدي فيما يتعلق بنطاقه وطريقة استخدامه.

ثانيا، نعتقد أن الحل الوسيط يستحق أن ننظر فيه بجدية. وفي هذه اللحظة، يفتقر المفهوم إلى الوضوح ويبدو أنه معناه يختلف من وفد لآخر. لكننا نسمع دعوات قوية إلى فكرة عقد مؤتمر استعراضي، سيجعل أية صيغة جديدة مؤكدة. ثالثا، لكي نتيح للأعضاء الدائمين الجدد المحتملين أن يمارسوا أدوارهم الجديدة حقا وأن يبرهنوا على قدراتهم، فإنه من الضروري أن يضطلعوا بمسؤولياتهم الجديدة لمدة ١٠ إلى ١٥ عاما على الأقل. فإذا تصدوا لهذا التحدي بنجاح وحصلوا على ثقة عضوية الأمم المتحدة بصورة عامة، فإنه يتعين عليهم أن يخضعوا لعملية انتخابية ديمقراطية أخرى لشغل مقعد دائم.

رابعا، بالنسبة للتمثيل الإقليمي، فإنه من الضروري أن نكفل التمثيل الجغرافي المنصف للمقاعد في إطار الفئة غير الدائمة في مجلس الأمن. ونعتقد أن هناك حاجة إلى تخصيص ما لا يقل عن مقعد إضافي غير دائم لبعض المجموعات الإقليمية، بما فيها مجموعة دول أوروبا الشرقية.

خامسا، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا أننا نحن الدول الأعضاء قد أوكلنا، بموجب المادة ٢٤ من الميثاق، إلى مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، ووافقنا على أن يتصرف المجلس بالنيابة عنا. ولدى اتخاذ قرار بشأن حجم المجلس بدلا من زيادة أعضائه على نحو غير فعال من أجل التمثيل، من الضروري أن نراعي ضرورة اختيار ممثليه بطريقة تمكننا من أن نتق تماما بأن يتصرفوا بالنيابة عنا جميعا.

وكما قلنا في مناسبات عديدة سابقة، يتمثل الهدف الرئيسي لبلدي في هذه العملية في كفالة أن يكون مجلس الأمن أكثر فعالية وكفاءة وأن يكون قادرا حقا على التصدي للتحديات المتزايدة التي نواجهها جميعا واتخاذ إجراء

ويجب أيضا وقف تدفق الأسلحة الصغيرة غير المشروعة ويتعين على المجتمع الدولي أن يدعم الجهود الإقليمية لسحب هذه الأسلحة من التداول. ويستطيع المجلس القيام بالمزيد لتشجيع المؤسسات على التصدي لهذه التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان.

والمناقشات المواضيعية التي يعقدها المجلس أحيانا هي طريقة هامة للإسهام في الحوار بشأن المسائل الحاسمة التي تتعلق بولاية مجلس الأمن. هذه الاجتماعات مفيدة، لكن يجب علينا أن نبتعد بصورة متزايدة عن إصدار البيانات الرئاسية في نهاية هذه المناقشات والاتجاه نحو تقييم مدى فعالية إسهامها في القرارات المستنيرة التي يتخذها المجلس. وبصورة عامة، نعتقد أنه يمكن لتقرير المجلس أن يكون أكثر تحليلا مما هو عليه في الوقت الحالي.

لقد لاحظنا الجهود التي يبذلها المجلس لتحديث أساليب عمله بغية تشجيع زيادة الشفافية والفعالية. ولا شك في أنه عمل لا يزال جاريا. ويجب أن يستمر بالاقتران مع معالجة المسألة الأكبر المتمثلة في إصلاح مجلس الأمن. والحوار والتفاعل مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة من السمات الجديرة بالثناء في عمل المجلس مع غير الأعضاء. وتشاطر المعلومات في الوقت المناسب بشأن البعثات الجديدة أو القائمة يمكن أن يساعد في تخطيط عمليات الإسهامات وتطويرها.

وهناك جانب آخر من ممارسة المجلس نعتبره جد مفيد يتمثل في الزيارات التي يقوم بها إلى البلدان المدرجة في جدول أعماله. ونؤمن بأنه يمكن لذلك أن يسهم بدرجة كبيرة في زيادة إدراك الأعضاء فيما يتعلق بالحقائق في الميدان ويساعده في التوصل إلى قرارات مستنيرة. وفي العديد من الحالات، يكون الأعضاء بعيدين عن مسرح الصراع ويعتمدون إلى حد كبير في التوصل إلى القرارات على المصادر الثانوية للمعلومات. وهذه ممارسة ينبغي أن تستمر.

جميع أنحاء غرب أفريقيا. ونشيد بالمجلس على تشجيع العمل الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وشركاؤه الإقليميون. وتشكل أوجه انخراط مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في غينيا وغينيا - بيساو والنيجر بعض الأمثلة التي ينبغي الحفاظ على الدروس المستفادة منها فيما يتعلق بحل الصراعات واستخدام الوساطة، لا سيما لدى تناول المسائل العابرة للحدود في غرب أفريقيا. وينبغي أن تظل الدبلوماسية الوقائية أداة رئيسية للمجلس وإدارة الشؤون السياسية، والمنظمات الإقليمية والشركاء الدوليين الآخرين.

واسمحوا لي أن أشيد بالمجلس لمشاركته مع سلطات غينيا - بيساو. وتحتاج غينيا - بيساو إلى جميع الدعم الذي يمكن أن تحصل عليه من المجتمع الدولي لمعالجة بعض التحديات التي تواجهها في مجالي التنمية والأمن في مرحلة ما بعد الصراع. وإصلاح قطاع الأمن ودعم سيادة القانون والتعمير مجالات رئيسية يمكن للمجلس أن يدعو المجتمع الدولي لمساعدة غينيا - بيساو فيها. وبناء السلام نتيجة طبيعية لتحقيق الاستقرار في الأجل الطويل.

ولدى تقييم التهديدات الجديدة للسلم والأمن الدوليين، فإنه ينبغي أن يتلقى التهديد المزدوج المتمثل في الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات في جميع أرجاء غرب أفريقيا الاهتمام المستمر من المجلس. ولا ينبغي السماح لفوائد السلام والاستقرار اللذين تحققا بشق الأنفس واللذين يجري التمتع بهما الآن في جميع أنحاء القارة أن تتبخر على حساب هذه التهديدات الجديدة. إن منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية بحاجة إلى الدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية في تقييم هذه التهديدات ووضع شبكة جديدة من الأدوات والمعلومات لمكافحةها.

ومن الأهمية بمكان أن تكون أفريقيا جزءاً من عمليات صنع القرار التي تؤثر عليها. ويلزم تصحيح هذا الاختلال التاريخي بصورة نهائية. فلا يمكننا الشروع سنة بعد أخرى في مفاوضات تفتقر إلى الحماس ولا نهاية لها وتوقع الإصلاح. ولهذا السبب يعتقد وفدي أنه من الأهمية بمكان وضع جدول زمني محدد.

السيد إراثورث (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أتقدم بالشكر لممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على عرضه تقرير مجلس الأمن (A/65/2)، الذي يتضمن بالتفصيل الأنشطة المكثفة التي اضطلع بها مجلس الأمن بين ١ آب/أغسطس ٢٠٠٩ و ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٠، والذي قرأناه باهتمام وأحطنا به علماً على النحو الواجب.

وتؤيد شيلي إصلاحاً شاملاً للأمم المتحدة، يحدد تأكيد مبادئ الميثاق وقيمه، ويؤدي إلى زيادة مصداقية المنظمة ومشروعيتها. وذلك أمر وجيه للغاية نظراً للموضوع الرئيسي الذي اختاره رئيس الجمعية لهذه الدورة، وهو بالتحديد، "التأكيد مجدداً على الدور المركزي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال الحوكمة العالمية". وهو يتعلق بصورة أساسية بتأييد التعددية الشاملة القادرة على معالجة التحديات المتعددة التي تواجهنا اليوم، ويقر في الوقت نفسه بأن مسائل التنمية والأمن الدولي والديمقراطية وحقوق الإنسان مترابطة ويعزز بعضها بعضاً.

ويشكل إصلاح مجلس الأمن عنصراً رئيسياً في هذه الجهود. فالجهاز المسؤول عن السلم والأمن الدوليين يجب أن يكون جهازاً تمثيلاً وديمقراطياً كي يجسد على نحو دقيق الواقع الدولي في القرن الحادي والعشرين. وتؤيد شيلي إصلاحاً لمجلس الأمن سيحعله أكثر تمثيلاً وشفافية وكفاءة. ولتحقيق ذلك، يجب علينا أن نمضي قدماً في زيادة عضويته، بغية تحقيق التوازن المناسب في مشاركة العالم النامي -

وفي إطار البند ١١٩ من جدول الأعمال، استمحو لي أن أتناول المسائل المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. يود وفدي أن يؤيد البيانين اللذين أدلى بهما سفيراً سيراليون ومصر بالنيابة عن المجموعة الأفريقية وحركة عدم الانحياز على التوالي. ولا بد من الإشادة بسفير أفغانستان، السيد ظاهر تانين، على العمل الرائع الذي يقوم به في تيسير المفاوضات الحكومية الدولية وعلى النص الذي وضعه هذا العام. ونعتقد أن ذلك يشكل نقطة بداية طيبة لمفاوضاتنا لأنه يحدد جميع العناصر والمواقف. ويحدونا الأمل أن تبدأ المفاوضات مجددة عما قريب إذ أن لدينا الآن نصاً نعتمد عليه في عملنا. وللمضي قدماً، نحتاج إلى وضع جدول زمني وخطة عمل للبدء في المفاوضات بهدف اختتامها قبل نهاية هذه الدورة. فالمواقف ووجهات النظر المختلفة معروفة حق المعرفة. والذي يلزمنا الآن هو الصدق والمرونة بوصفهما عنصريين يرشداننا إلى المضي قدماً.

لقد كان إصلاح مجلس الأمن جزءاً من رزمة الإصلاحات المتفق عليها في عام ٢٠٠٠. وفي ذلك الوقت، قام الأمين العام بتذكيرنا بأن إصلاح الأمم المتحدة لن يكتمل بدون إصلاح مجلس الأمن. وبالنظر إلى جدول أعمال المجلس، نجد أن الجزء الأكبر من البلدان التي ينظر المجلس في حالاتها تقع في أفريقيا. وأن أفريقيا لا تزال ناقصة التمثيل في الفئة الدائمة من العضوية، إن لم تكن غير ممثلة على الإطلاق.

لقد حدد توافق آراء إزولويني وإعلان سرت بكل وضوح أن موقفنا ومطالبنا عادلة ومشروعة. وفي الجولة القادمة من المفاوضات، سنسعى دون كلل للحصول على تمثيلنا العادل في المجلس. فلا يمكن أن تسمى الإصلاحات الجزئية لأساليب العمل ووضع ترتيبات مؤقتة إصلاحات حقيقية.

قصوى بالنسبة للقارة الأفريقية وبلدي. ولذلك، أود في البدء أن أعرب عن تقدير وفدي لرئيس الجمعية لانتقائه موضوع إصلاح مجلس الأمن ضمن أولويات رئاسته. كما أنتهز هذه الفرصة لأرحب بتعيين سعادة السفير زاهر تانين لرئاسة المفاوضات الحكومية بشأن إصلاح مجلس الأمن. إننا واثقون أن هذه الجمعية، بفضل توجيهات رئيسها وجهود السفير تانين المستمرة وقيادته، قادرة على المضي قدما في عملية الإصلاح نحو نتائج ملموسة خلال الدورة الحالية.

وتؤيد إثيوبيا البيانين اللذين أدلى بهما المندوبان الدائمون لسيراليون ومصر نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية وحركة عدم الانحياز على التوالي.

ما فتئت إثيوبيا تولي أهمية قصوى لإصلاح مجلس الأمن لكونه أمراً مركزياً في العملية الأشمل لإصلاح منظومة الأمم المتحدة. وليس ثمة شك في أن النجاح لن يُكتب لجهودنا الرامية إلى جعل مجلس الأمن جهازاً أكثر ديمقراطية وتمثيلاً وشمولاً وشفافية في منظماتنا إلا بقدر توفر التزام سياسي يبين من جميع الدول الأعضاء.

إننا نؤمن بأن المفاوضات الحكومية المبنية على النصوص المطروحة والتي أُطلِقَت خلال الدورة السابقة يمكنها أن تلعب دوراً أساسياً في التقريب بين مواقفنا ومقترحاتنا التي تمسكنا بها طويلاً بشأن المسائل الأساسية المعروفة لدينا جميعاً. وفي ذلك الصدد يرى وفدي أن تبسيط واختزال النص سيسهم في تحقيق تقدم ملموس في عملية الإصلاح إذا ما انخرطنا جميعاً في المفاوضات بروح من المسؤولية والإنصاف والالتزام الصادق. إننا واثقون من أن مفاوضاتنا ستؤدي إلى إحراز تقدم حقيقي بتحديد نقاط التلاقي والتركيز عليها وتفادي الخيارات المتداخلة.

إن الموقف الأفريقي الموحد من مسألة إصلاح مجلس الأمن، بما في ذلك فيما يتعلق بجميع المسائل الأساسية،

كما يتضح ذلك من مثال مناطق أفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الناقصة التمثيل - وفي إصلاح أساليب عمله كي يصبح أكثر شفافية وشمولية. ولحسن الحظ، فإننا نشاهد بعض التقدم في هذا المجال.

وتؤيد شيلي توسيع المجلس في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة، وتقر بأن هناك بلداناً يمكن، بل ينبغي، أن تسهم بوصفها أعضاء دائمين في المهام التي يطلب من المجلس القيام بها. والدعم الثنائي الذي تقدمه شيلي للبلدان التي تسعى للحصول على مقاعد دائمة جديدة معروف حق المعرفة. وفضلاً عن ذلك، سمحوا لي أن أكرر مرة أخرى موقفنا التاريخي ضد حق النقض، الذي تمسكنا به منذ إنشاء هذه المنظمة، والذي ينبع من القيمة الأساسية التي نوليها لمبدأ المساواة بين الدول وإضفاء الصبغة الديمقراطية على المنظمات الدولية.

وليس هناك شك في أننا نمضي في الاتجاه الصحيح بتوجيه من ميسرنا، السفير زاهر تانين ممثل أفغانستان، والذي نثني عليه. ولا بد لنا من المثابرة في هذه الجهود فيما نقوم باستكشاف الخيارات والبدائل في العملية التفاوضية البناءة والواقعية التي تهدف إلى تحقيق نتائج ستيح لنا أن نقرب من بلوغ الإصلاح المنشود.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ولد الحضرمي (موريتانيا).

وفي الختام، سمحوا لي أن أكرر رغبة بلدي في الاستمرار في التعاون في بناء توافق الآراء الذي سيعتد لنا تحقيق الإصلاح الضروري لمجلس الأمن، والإسهام بهذه الطريقة في تعزيز المنظمة.

السيد آبي (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أن يسهم في مناقشة اليوم المشتركة بالتشديد بصورة خاصة على إصلاح مجلس الأمن، الذي من الواضح أنه يتسم بأهمية

الدائمين، تبدو مطابقة بعضها بعضاً من حيث اقتصار إسهامات الأعضاء من تلك الفئة في صون السلم والأمن الدوليين على الحد الأدنى. وبناء على ذلك، فإن وفدي يرى أن تلك النهج ليست قاصرة فحسب عن إحداث أي إصلاح ذي مغزى لمجلس الأمن ولكنها أيضاً لا توفر ضمانات بتوسع حقيقي في فئة العضوية الدائمة، وبالتالي لا تتماشى ومطالب أفريقيا المشروعة.

باختصار، تشعر إثيوبيا بأن لا حاجة، خلال مفاوضاتنا بشأن إصلاح مجلس الأمن، إلى تكرار وإعادة تأكيد المواقف المعروفة جيداً. وينبغي أن يكون واضحاً وضوحاً لا لبس فيه أن أفريقيا تتوقع أن تُؤخذ مأخذ الجد فيما يتعلق بموقفها من إصلاح المجلس. ولا يمكن للحل الانتقالي بشأن إصلاح مجلس الأمن أن يكون بأي حال من الأحوال بديلاً للإصلاح الجوهرى الذي طال انتظاره.

السيد بن مهدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود في البدء أن أشكر رئيس مجلس الأمن، الممثل الدائم للمملكة المتحدة، السفير مارك ليال غرانت، على عرضه للتقرير السنوي لمجلس الأمن (A/65/2). والشكر موصول إلى أعضاء المجلس الآخرين لإسهاماتهم الهامة في إعداد التقرير. كما أود الإشارة بصفة خاصة إلى الوفد النيجيري الذي بذل جهوداً مضنية في ذلك الصدد. ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به المندوب الدائم لسيراليون نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

يسلط موضوع الدورة الحالية للجمعية العامة الأعضاء على أهمية العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن في تعريف الحوكمة العالمية. ويلاحظ وفدي في تقرير مجلس الأمن أن المسائل المتعلقة بالسلم والأمن في أفريقيا لا تزال مهيمنة على الجزء الأكبر من عمل المجلس. وفي ذلك الصدد، نشير إلى أهمية تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال السلم والأمن، بحيث تُتاح للاتحاد الأفريقي

لا يكتفئه أي غموض ولم يطرأ عليه تغيير. وينص توافق آراء إيزولويني صراحة على ضرورة توسيع عضوية مجلس الأمن في فئتيها الدائمة وغير الدائمة ويطلب كحد أدنى بمقعدين دائمين مع جميع صلاحيات الأعضاء الدائمين، بما في ذلك حق النقض، وبطبيعة الحال جميع المسؤوليات، بالإضافة إلى خمسة مقاعد غير دائمة.

ومع أن أفريقيا تعارض، من حيث المبدأ، حق النقض، إلا أننا نحن الأفريقيين نؤمن بقوة بأنه ما دام موجوداً، فإن العدالة تقتضي أن يشمل الأعضاء الدائمين الجدد في مجلس الأمن. وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأفريقي سيتولى مسؤولية تحديد معايير اختيار ممثلي أفريقيا في مجلس الأمن وانتقائهم، مع الأخذ في الاعتبار للصفة التمثيلية لمن يقع عليهم الاختيار ولقدراتهم.

كما نُوه إلى ذلك في مناسبات عديدة، فإن إصلاح مجلس الأمن يكتسي أهمية قصوى من وجهة نظر البلدان الأفريقية. ويتجلى ذلك بوضوح في الخراط أفريقيا بإخلاص في المفاوضات الحكومية منذ أن اعتمدت الجمعية العامة المقرر 557/62. ونؤمن إيماناً راسخاً بضرورة الاهتمام كما ينبغي بتطلعات قارتنا حيث أنه لم يسبق لأي دولة أفريقية أن نالت العضوية الدائمة في المجلس. إن هذا القول ليس من باب الخطابة بل هو رأي مدرّوس وواقعي ينبغي النظر إليه في المقام الأول من منظور تاريخي، وكذلك من منظور طبيعة البنود المدرجة في جدول أعمال المجلس.

يجدر التذكير بأن الدعوة إلى توسيع عضوية المجلس في الفئتين الدائمة وغير الدائمة قد استقطبت في المفاوضات السابقة تأييداً عريضاً من غالبية الدول الأعضاء. وفي ذلك الصدد، فإن الخيارات الأخرى التي طرحتها بعض الدول الأعضاء، وبخاصة توسيع عضوية مجلس الأمن في الفئة غير الدائمة وحدها واستحداث مجموعة جديدة من الأعضاء غير

لمسألة إصلاح مجلس الأمن والترابط الوثيق الموجود بين المواضيع والعناصر المختلفة في مسألة الإصلاح.

ومع الأخذ بعين الاعتبار لمقرري الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢ و ٥٦٥/٦٣، لا تزال الجزائر على استعداد، وبذهن مفتوح، لدراسة النص التفاوضي المقترح من الميسر، المندوب الدائم لأفغانستان، السفير تانين، الذي أُشيد بمثابرتة. وفي ذلك الصدد، أود أن أقول أن من الأهمية بمكان أن تعمل الدول الأعضاء سويا لتحديد المبادئ الإرشادية التي تدعم عملية الإصلاح قبل الشروع في إدماج المواقف والمقترحات وهو أمر لا يمكن القيام به دون موافقة الدول المعنية بالأمر كما تم الاتفاق على ذلك.

السيد أونيمولا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية):
يعرب الوفد النيجيري عن تقديره للرئيس لعقده هذه المناقشة المشتركة في الاجتماع العام، جامعا بين بند جدول الأعمال ٢٩ بشأن تقرير مجلس الأمن (A/65/2) وبند جدول الأعمال ١١٩ المتعلق بإصلاح مجلس الأمن.

كما نشعر بالامتنان للمملكة المتحدة، بصفتها رئيس مجلس الأمن، لعرضها التقرير (A/65/2).

يتضح تماما من التقرير المعروض علينا أن دورة مجلس الأمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير كانت مثمرة وحافلة بالعمل. غير أن نقطة التركيز في بيان وفدي في هذه المناقشة المشتركة لن تكون على أنشطة المجلس، بل على إصلاحه.

تولي نيجيريا أهمية قصوى لإصلاح مجلس الأمن وترحب بالجهود التي بُذلت، خاصة خلال العامين المنصرمين، بغية دفع العملية إلى الأمام. ومما عَصِد تلك الجهود مُقَرَّر الجمعية العامة ٥٦٤/٦٤ بتاريخ ١٣ أيلول/سبتمبر الذي ناشد الدول الأعضاء مواصلة المفاوضات الحكومية بشأن الإصلاح فورا خلال الدورة الخامسة والستين.

القدرات الملائمة التي تسمح له بإدارة البعثات المنشأة بموجب ولايات ممنوحة من مجلس الأمن إدارة جيدة.

وعلاوة على ذلك، ترحب الجزائر بالتدابير التي اتخذها مجلس الأمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير والرامية إلى تعزيز إطار مكافحة تمويل الإرهاب عن طريق اعتماد القرار ١٩٠٤ (٢٠٠٩) الذي ينص صراحة على أن دفع الديّات للجماعات الإرهابية يشكل ضربا من ضروب تمويل الإرهاب المشمول بنظام الجزاءات. بالإضافة إلى ذلك، ترحب الجزائر بإنشاء مكتب أمين المظالم في إطار لجنة جزاءات القاعدة وطالبان عملا بالقرار ١٩٠٤ (٢٠٠٩) بوصفه آلية مستقلة مسؤولة عن تحسين الإجراءات المعمول بها لإضافة الأسماء على القائمة الموحدة وذلك باستعراض مدى امتثالها بقواعد ولوائح اللجنة. إن إنشاء ذلك المكتب قد عزز مبدأ سيادة القانون داخل الأمم المتحدة.

تؤكد الجزائر من جديد التزامها بطموحات أفريقيا التي يعبر عنها الموقف الأفريقي الموحد فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن كما ورد في توافق آراء إيزولويني. بمعنى تخصيص ما لا يقل عن مقعدين دائمين، مع كل الصلاحيات والحقوق المتصلة بتلك الفئة من العضوية، بما في ذلك حق النقض، بالإضافة إلى خمسة مقاعد إضافية في فئة العضوية غير الدائمة. هاتان هما فئتا العضوية المنصوص عليهما في الميثاق حاليا. إن أي تحوير في خصائص إحدى الفئتين سيقود في الواقع إلى استحداث فئة ثالثة منفصلة لا ينبغي استحداثها إلا بقرار من الدول الأعضاء.

وعلاوة على ذلك، يعلن وفدي هنا استعدادنا التام للعمل من أجل إحراز تقدم ملحوظ في المفاوضات الحكومية القائمة بشأن إصلاح مجلس الأمن، وذلك في إطار عملية ينبغي أن تحافظ على شفافيته وشمولها وأن تحظى بأوسع توافق سياسي ممكن. كما تجدر الإشارة إلى الطبيعة الشاملة

التي تبدو في تباين وجهات نظرنا. كما يجب أن تظل عملية المفاوضات مفتوحة وشفافة وشاملة وأن تُدار بمرونة بحيث تتمكن مجتمعين من الوصول إلى حل وسط. وتعلن نيجيريا التزامها بتحقيق إصلاح مبكر لمجلس الأمن.

وفي ذلك السياق، نود أن نؤكد من جديد النقاط الرئيسية التالية التي تمثل حصيلا آراء الغالبية الساحقة من الدول الأعضاء. إن توسيع عضوية المجلس في الفئتين الدائمة وغير الدائمة يمثل الرأي والموقف الراجح لدى أغلبية الدول الأعضاء، بما فيها وفدي. كما أن هناك تلاقيا واضحا في المقترحات الرامية إلى زيادة عضوية المجلس من ١٥ كما هو الوضع حاليا إلى مدى في منتصف العشرينات.

تؤيد نيجيريا أيضا إصلاح وسائل عمل المجلس، بما في ذلك التدابير التي اقترحتها مجموعة الدول الخمس الصغيرة فيما يتعلق بالشفافية والمساءلة. كما تؤيد نيجيريا توطيد العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن عملا بأحكام الميثاق.

فيما يتعلق بحق النقض، فإن خيارنا الأفضل هو إلغاؤه بالكامل. أما إذا لم يتم ذلك، فالأحرى أن يشمل جميع أعضاء المجلس الدائمين.

في الختام، أود أن أؤكد للدول الأعضاء أن نيجيريا ستستخّر عضويتها في المجلس لتعزيز وصون السلم والأمن الدوليين. وسنحرص على حماية الولاية التي منحت لنا ونوظفها في خدمة المجتمع الدولي بأسره وليس أفريقيا وحدها. كما ستسهم جهودنا في المجلس بروح التضامن والتعاون والالتزام والتشاور.

إننا نؤمن، بقدرتنا، إذا توفرت الإرادة الحقة، على الوقوف معا لحشد الإرادة السياسية المطلوبة لبلوغ هدف إصلاح مجلس الأمن في الوقت المناسب.

السيد النصر (قطر): اسمحو لي بداية أن أعبر لكم عن تقديرنا لقيادتكم الحكيمة لأعمال الجمعية العامة، بما في

وفي ذلك الصدد، نود الإعراب عن تقديرنا للرئيس لإعادته تعيين السفير ظاهر تانين رئيسا للمفاوضات الحكومية. كما نشكر السفير تانين على إحالته لنا للنص التفاوضي الثاني وعلى الاجتماع الذي عقده في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام لمواصلة المفاوضات.

يأمل وفدي أن يتم إحراز تقدم ملموس في غضون الدورة الحالية. ونحن نؤمن أن الوقت قد حان لأن نحرز نتائج ملموسة بشأن تلك العناصر التي برز حولها توافق في الآراء خلال المفاوضات. من أجل ذلك تطالب نيجيريا بنص أقصر يحيط بجميع المواقف والمقترحات التي أعلنت عنها الدول الأعضاء من قبل. إن مثل ذلك النص لن يوفر فقط الوضوح في المسائل المطروحة، بل أيضا الوجهة والتوجيه.

إن التمثيل غير المتكافئ لأفريقيا حاليا دليل واضح على غياب المساواة في مجلس الأمن، ذلك أن منطقة تضم ٥٣ دولة عضوا في الأمم المتحدة لا تزال غير ممثلة في فئة العضوية الدائمة في المجلس. كما أنها ليست بأفضل حظا في فئة العضوية غير الدائمة، حيث لا تشغل سوى ثلاثة مقاعد.

وفي ذلك الصدد، نطالب بتصحيح ذلك الغبن التاريخي فيما يتعلق بال ٢٦ مقعدا تقريبا التي تقترحها أغلبية الدول الأعضاء لتوسيع فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة بحيث تنال أفريقيا اعتبارا خاصا تُمنح بموجبه مقعدين على الأقل في فئة العضوية الدائمة وخمسة مقاعد في فئة العضوية غير الدائمة. كما ينبغي أن تنال حقها المناطق الأخرى مثل أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي، وآسيا والدول الجزرية الصغيرة النامية، التي لا تتمتع حاليا بتمثيل ملائم في الفئتين.

لذلك، تؤيد نيجيريا إصلاح مجلس الأمن إصلاحا شاملا، ونعتقد أن النص التفاوضي الحالي يتضمن عناصر كثيرة من شأنها الإسهام في بلوغ تلك الغاية. وبصفتنا أصحاب مصلحة، ينبغي لنا أن نجتهد لسد الثغرات الظاهرة

بين رئيسي هاتين الهيئتين، ولا بد من المحافظة على تلك الاجتماعات وتفعيلها ومناقشة مسائل عملية فيها.

أما من حيث إصلاح مجلس الأمن، فإننا ندرك أن غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تأمل في إضفاء تحديث على المجلس، وذلك كجزء لا يتجزأ من عملية إصلاح الأمم المتحدة التي تشمل كذلك تعزيز وتنشيط عمل الجمعية العامة.

ومع هذا الاتفاق على ضرورة تحديث المجلس، نجد تبايناً في وجهات النظر من حيث طلب إجراء تعديلات هيكلية، أو من جهة أخرى إجراء تعديلات في أساليب العمل. ومن المنطقي ألا نتفاجأ بهذا التباين في المواقف نظراً لأننا نتعامل هنا مع ١٩٢ دولة. ولكن مع تفهم هذا التباين يظل من الضروري عدم إغفال أية من وجهات النظر التي أبدتها الدول الأعضاء أو المجموعات الإقليمية أو التكتلات الأخرى، كما سيكون من المناسب عملياً كذلك الالتفات إلى موقف الدول دائمة العضوية في المجلس. ومن شأن الدور البناء لرئيس الجمعية العامة تهيئة الظروف المناسبة للتوافق.

إننا ندرك مدى صعوبة هذا المسعى، إلا أنه من المنصف الاعتراف بأن تطورا قد نشأ منذ بدأ عملية الإصلاح في منتصف التسعينات وخاصة عند انتقال عملية الإصلاح من نطاق مغلق وغير رسمي إلى مسار حكومي دولي منذ الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، سيكون من المفيد البناء على ما تم تحقيقه من جهة، والحفاظ على التوافق من جهة أخرى. ولذلك فإننا نود أن نعبر عن دعمنا لقيامكم، السيد الرئيس، بإعادة تعيين السفير ظاهر تانين، رئيساً للمفاوضات الحكومية الدولية لإصلاح مجلس الأمن ونود أن نتقدم بالشكر الجزيل له على الجهود الكبيرة التي بذلها، متمنين التوفيق له. ونؤكد على ضرورة إيلاء هذه المسألة درجة من الأولوية في الدورة الحالية للجمعية العامة، كما نؤكد

ذلك علاقتها مع الهيئات الأخرى في هذه المنظمة الدولية، ولما تولونه من أهمية لمسألة إصلاح مجلس الأمن. واسمحوا لي أن أتوجه من خلالكم بالشكر لسعادة السفير مارك ليال غرانت - المندوب الدائم للمملكة المتحدة ورئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، على عرض تقرير المجلس. وأضم صوتي إلى البيان الذي أدلى به المندوب الدائم لمصر باسم حركة عدم الانحياز.

إن عرض تقرير مجلس الأمن على الجمعية العامة مسألة هامة ويعد تنفيذاً مباشراً لميثاق الأمم المتحدة وتحديداً الفقرة الثالثة من المادة الرابعة والعشرين التي تنص على أن "يرفع مجلس الأمن تقارير سنوية، وأخرى خاصة، إذا اقتضت الحال إلى الجمعية العامة لتنظر فيها".

إن تحديد هذه المسألة في الميثاق إنما يدل على أن تقديم هذا التقرير يقع في صميم وظائف وسلطات مجلس الأمن وليس مسألة إجرائية روتينية فحسب. وعليه فإنه من الضروري أن تؤكد الجمعية العامة على ضرورة الرقي بالتقرير السنوي من كونه استعراضاً إجرائياً لنشاطات وقرارات المجلس إلى مستوى تحليلي وتقييمي لنشاطات المجلس وكذلك للعوائق التي يواجهها في تأدية الولاية المنوطة به من قبل الميثاق ومسؤوليته تجاه سائر أعضاء الأمم المتحدة.

ومن ناحية أخرى، فإن الدلالة الرمزية لرفع تقرير سنوي على الأقل من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة هي أن السمة الدائمة لهذه المنظمة الدولية، بغض النظر عن المتغيرات السياسية والعملية، هي أن الجمعية العامة تظل الهيئة الأرفع والأكثر شمولية في المنظمة الدولية. وينبغي للهيئات الأخرى التنسيق معها بصورة شاملة، وعدم التعدي على سلطاتها وولايتها.

إن من أهم عوامل تعزيز التعاون والتنسيق بين الجمعية العامة ومجلس الأمن الاجتماعات الدائمة والدورية

فيما يتعلق بتوسيع عضوية مجلس الأمن، من الأهمية بمكان ضمان التمثيل الكامل للدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى وهي التي تشكل، في نهاية المطاف، الأغلبية الساحقة لأعضاء الأمم المتحدة، وكذلك توسيع العضوية في الفئة غير الدائمة أولا لكون ذلك إجراء من السهل الاتفاق بشأنه.

ذلك هو ما تتطلبه مقتضيات الوضع، كما دلت على ذلك مفاوضات حكومية دولية عديدة بشأن إصلاح مجلس الأمن. وحين يتم توسيع العضوية الدائمة ينبغي عدم السماح إطلاقا لبلد مثل اليابان بالحصول على مقعد دائم في المجلس نظرا لإصراره على رفض الاعتراف بجرائمه السابقة أو الاعتذار والتكفير عنها، وسعيه، عوضا عن ذلك، إلى إحياء حلمه العسكري القديم وتحوير وتجميل تاريخه العدواني.

في الختام، يثق وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن الدورة الحالية للجمعية العامة ستتمكن، في ظل قيادة الرئيس المقتدرة، من صياغة اقتراحات واقعية وخلاقة ترمي إلى إصلاح مجلس الأمن.

السيد متقي نجاد (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود في البدء أن أعرب عن الشكر لرئيس الجمعية على عقد هذه المناقشة المشتركة وعلى اهتمامه الواجب بمسألة إصلاح مجلس الأمن في إطار جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. وأتقدم بالشكر الجزيل أيضا للمندوب الدائم لأفغانستان، سعادة السيد ظاهر تانين، على جميع جهوده في رئاسة المفاوضات الحكومية الدولية غير الرسمية بشأن إصلاح مجلس الأمن، كما نعرب عن امتناننا له على قبوله تولي تلك المسؤولية العام القادم.

ويؤيد وفدي بيان حركة عدم الانحياز الذي أدلى به بالأمس ممثل مصر، غير أنني أستميحك عذرا في التطرق إلى بعض النقاط الإضافية.

على ضرورة إيلائها أولوية كذلك في الدورة القادمة وفقا لما يتمخض عن المفاوضات الحكومية الدولية في هذه الدورة.

السيد سين سون هو (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يسرُّ وفدي أيما سرور أن ينضم إلى الوفود الأخرى في مناقشة إصلاح مجلس الأمن. وعلى الرغم من الجهود المضنية التي تبذلها الدول الأعضاء في سبيل إصلاح مجلس الأمن في ضوء المتغيرات الدولية، فإن المناقشة بشأن الإصلاح لا تزال تدور بدون إحراز أية نتيجة ملموسة. وبشكل خاص، لم يحرز أي تقدم في مسألة تمثيل البلدان النامية في المجلس تمثيلا كاملا.

لا يزال مجلس الأمن عرضة لسوء الاستغلال من قبل بلدان بعينها في خدمة أهدافها السياسية الخاصة، ولا يزال يتعاطى مع مسائل خارج إطار ولايته، الأمر الذي يفقده مصداقيته لدى الدول الأعضاء. إن حقائق اليوم تقدم دليلا آخر على الحاجة الماسة إلى أن يقوم المجتمع الدولي بإصلاح المجلس الذي يفتقر إلى الديمقراطية ولا يعكس الإرادة الجماعية للدول الأعضاء.

من أكثر الأمور إلحاحا في عملية الإصلاح وضع حد لإساءة استغلال بلدان بعينها لمجلس الأمن وللممارسة السائدة في المجلس بإثارة الضجة حول المسائل التي تخص البلدان النامية دون سواها، وهو أمر لا مبرر له، بل إنه قد أدى إلى فرض تدابير قمعية مثل الجزاءات.

إذا أردنا لأنشطة مجلس الأمن أن تتسم بعدم الانتقائية وبالحياد، يتعين إنشاء آلية تعمل على اقتصار مفعول قرارات المجلس على الحالات التي تؤيدها الجمعية العامة. كما يتعين أن تكون جميع جلسات مجلس الأمن مفتوحة وأن يتخلى عن ميله إلى عقد مشاورات غير رسمية، وأن يتحرى الحياد في قراراته وذلك بدعوة جميع البلدان والأطراف المعنية إلى المشاركة في جميع عملياته التشاورية.

يتضح من تقييم تاريخ الإصلاح في الأمم المتحدة أنه لم تجر سوى ثلاثة تعديلات على ميثاق الأمم المتحدة في العقود الستة الماضية، وهي جميعا تعديلات اقتصر على عدد المقاعد. ولقد استُعمل مصطلح "الإصلاح" على الرغم من أن مستوى التغيير كان أبعد ما يكون عن التغيير الدستوري الحقيقي والشامل المطلوب لسياسات وإجراءات الأمم المتحدة.

ويمكن اليوم تغيير ذلك الوضع باستشراف مستويات أعمق من الإصلاح حيث يمكن التلاقي حول أسس مشتركة وبالتالي التعاطي مع جميع المسائل الجوهرية على نحو يتسم بالشمول. ثمّة بعض المسائل الجديدة بالتأمل فيما نحن نخطط لبلوغ مثل ذلك الهدف.

أولا، يتعلق هذا الأمر باتباع نهج شامل. من الأهمية بمكان أخذ جميع أوجه عملية إصلاح مجلس الأمن مأخذ الجد بحيث نحتفظ بها جميعا على الطاولة حتى وإن وُجدَ حيز زمني طويل بين تلك الأوجه التي يمكن تحقيقها على المدى القصير نسبيا وتلك التي لا يمكن تحقيقها إلا على المدى البعيد. لذلك من المنطقي إجراء دراسة شاملة للعناصر القديمة كما للعناصر الجديدة المحتملة التي من شأنها أن تعكس حقائق العصر على نحو أفضل، استجابة لجميع العناصر الرئيسية في مسألة إصلاح مجلس الأمن. وغني عن القول إن هناك حاجة إلى التناول بجدية وبطريقة مقنعة لمسألة نقص تمثيل البلدان النامية بما فيها العالم الإسلامي.

ثانيا، وفيما يتعلق بإلغاء حق النقض الذي ورد ذكره مرارا في بيانات العديد من الوفود في الأعوام القليلة الماضية، فقد برزت بالفعل إشارات إيجابية تدل على أن الدول الأعضاء أخذت تنأى بنفسها عن حق النقض. ويمكن ملاحظة ذلك حتى وسط الأعضاء الدائمين. وتدل تلك الحقيقة بكل بساطة على أن هناك شعورا سائدا بأن

قررت الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي، في آخر جلسة من جلسات دورتها الستأفنة (انظر A/64/PV.121)، استمرار المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن فوراً في اجتماعات عامة غير رسمية للجمعية، وقد قام رئيس الجمعية، سعادة السيد ديس، في لفتة جد رمزية، بتنفيذ ذلك القرار منذ بداية عمل الجمعية في دورتها الحالية قبل أن تبدأ المناقشة المشتركة حول تلك المسألة فعلا في الجلسات العامة. ويكتسي ذلك أهمية رمزية كونه يبرز الأولوية التي يوليها رئيس الجمعية العامة لتلك المسألة بوصفها بندا بالغ الأهمية في جدول الأعمال.

في كل عام، تتلقى الجمعية العامة التقرير السنوي لمجلس الأمن وتنظر فيه، معربة عن آرائها حوله وعن توقعاتها، في ممارسة تمثل قيمة مضافة إلى عمل المجلس. وها نحن اليوم هنا ننظر في تقرير مجلس الأمن لهذا العام (A/65/2) بالترادف مع مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة وتوسيع عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة. إن الصلة بين التقرير وعملية الإصلاح تمثل الهدف الأساسي لعملية إصلاح المجلس إصلاحا شاملا. بمعنى جعله أكثر ديمقراطية وشمولا وإنصافا في التمثيل، وشفافية وفعالية وقابلية للمساءلة.

من المتوقع أن تكون مداوات الأعوام القليلة الماضية قد عكست إلى حد ما وجهة النظر العملية، عمل مجلس الأمن وتقريره. غير أنه يبدو أن إيقاع تلك الحركة كان فاترا بعض الشيء.

لا يعني ذلك بطبيعة الحال إنكار العمل القيم والكبير الذي قامت به الوفود والأمانة العامة في تجميع أعمال مجلس الأمن. ولعل الأمر الذي تمس الحاجة إليه هو التفكير في الوسائل والسبل الكفيلة بالخروج عن نمط التكرار الذي تتسم به تقارير الأعوام السابقة في ضوء العناصر الرئيسية لعملية الإصلاح وأهدافها.

انتقائية وعقد إحاطات إعلامية يومية منتظمة؛ والنظر في حق الرد للبلدان التي تُوجَّه بحققها اتهامات خلال صيغ معينة لجلسات المجلس.

وفقا للمادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، فإن قرارات المجلس ينبغي أن تعكس رغبات وآراء عموم الأعضاء. ولذلك السبب، ينبغي إخطار جميع أعضاء الأمم المتحدة، وبخاصة البلدان المعنية، بالمفاوضات الجارية بشأن القرارات أو البيانات التي تمسها مباشرة.

ومن ناحية أخرى، فإن ولاية المجلس ليست بلا قيود أو فوق القانون. إنها مقيدة بالميثاق، وعليه، ينبغي للمجلس ألا يقوم بما يتعارض مع روح ونص التزامه. بممارسة سلطاته وفقا لمقاصد الميثاق ومبادئه. وينبغي له أن يحجم عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء وعن اتخاذ قرارات على أساس معلومات عارية عن الحقيقة أو تحليل قائم على دوافع سياسية، أو أولويات المصالح الضيقة لبعض الدول الأعضاء. إن تلك الأعمال تقوض بكل تأكيد مصداقية المجلس وسمعته وتضر بمشروعية قراراته وتضعف ثقة الدول الأعضاء بذلك الجهاز الهام للمنظمة.

وأخيرا، كثيرا ما يقال إن الأمم المتحدة منهكة في الحرص على سلامة الإجراءات لدرجة تجعلها تهمل النتائج. إننا بحاجة اليوم إلى إيجاز وترشيد نتائج جدول العمل لكي نجعل عملية الإصلاح عملية ذات مغزى وكاملة. وفي الواقع، لن ينجح أي إصلاح للمجلس ما لم تتم معالجة جميع المسائل على النحو المناسب والشامل والحصري. وينبغي بذل كل الجهود لجعل المجلس أكثر ديمقراطية وتمثيلا وخضوعا للمساءلة. وأود أن أؤكد للرئيس التعاون الكامل لوفد بلدي لتحقيق تلك الأهداف على الأجلين القصير والطويل.

السيد شيبانوفيتش (الجبل الأسود) (تكلم بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أعبر عن دعم الجبل

حق النقض، بل حتى الخوف من حق النقض، أداة ظالمة وغير بناءة تهدد فعالية المجلس وتعيقه بطرق شتى عن اتخاذ قرارات ذات مغزى. لذلك، فإن الإلغاء التدريجي لحق النقض عنصر مثالي من وجهة نظر جميع الوفود تقريبا. ويمكن إعمال الفكر والمزيد من التداول بشأن ذلك الأمر الهام وبلورته والاتفاق بشأنه في مرحلة لاحقة بدءا بهذا العام.

ثالثا، ثمة حاجة لنمط للتعاون بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. ويمكن بلورة ذلك بتحديد صلاحيات كلتا الهيئتين على نحو مفصّل، بما في ذلك الصلاحيات المشتركة التي يمكن التعاطي معها بالتعاون بين الهيئتين وينبغي معالجتها بشكل تام. ذلك أمر مطلوب لتفادي المشكلة الزمنية والمستمرة المتمثلة في تغوّل مجلس الأمن القديم والفعلي على صلاحيات الهيئات الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، وبناء على المادة ١٣ من ميثاق الأمم المتحدة، فإن الجمعية، بصفتها الهيئة الرئيسية للمداولات ووضع السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة، هي المكلفة في المقام الأول بمهمة التطوير المطرد للقانون الدولي وتدوينه. لذلك، فإن قيام المجلس بوضع المعايير والتشريع يتناقض وميثاق الأمم المتحدة نصا وروحا. ويمكن تقييم تلك المشكلة عن طريق دراسة تحليلية تقوم بها الأمانة العامة سعيا إلى توزيع أفضل للمهام بين الجمعية والمجلس.

رابعا، لقد تم بالفعل اتخاذ عدد من التدابير بهدف تطوير أساليب عمل مجلس الأمن وكفالة وفائه بمسؤولياته تجاه حقوق الدول غير الأعضاء في المجلس وهي تدابير بالإمكان تخطيطها وبلورتها في شكل أهداف متوسطة الأجل. ومن تلك التدابير السماح لغير أعضاء المجلس بالمشاركة في المناقشات بشأن المسائل التي تمسهم وتمس مصالحهم؛ والسماح للبلدان المعنية بتقديم إحاطات إعلامية للمجلس حول مواقفها بشأن المسائل التي تؤثر مباشرة على مصالحها الوطنية؛ والإعلان عن جلسات المجلس بطريقة غير

الأمر المشجعة أن التعددية عادت مرة أخرى لتحتل مرتبة عالية بين أولويات دول رائدة في العالم.

إن إصلاح مجلس الأمن عملية مستمرة وتستلزم أداء أدوار نشطة واتباع نهج مرنة من جانب جميع الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية. ويدعم الجبل الأسود زيادة أعضاء مجلس الأمن بهدف كفالة التمثيل العادل لجميع المجموعات الإقليمية وليكون تجسيدا حقيقيا للظروف العالمية الجديدة.

إن بلدي يقدر كثيراً هذا الواقع، ولا سيما مجموعة القوى الحالية، بينما نسعى لتحقيق توافق في الآراء. وينبغي لتوافق الآراء ذاته أن يشمل أدوار الأطراف الفاعلة الكبرى وأن يسلّم بها، إلى جانب الأعضاء الخمسة الدائمين التقليديين، وكذلك إفساح مجال أوسع للروابط الكبيرة للبلدان الصغيرة والمتوسطة. وبصفة خاصة، يجب أن يلقي موقف أفريقيا المعالجة الملائمة في مجلس الأمن مستقبلا بعد الإصلاح.

لقد زاد عدد أعضاء مجموعة أوروبا الشرقية من ١١ إلى ٢٣ عضواً. ويشير الجبل الأسود إلى ذلك الواقع، من حيث أن تلك المجموعة يتعين أن تكون ممثلة على نحو أنسب في مجلس الأمن. وهذا يعني الحصول على مقعد إضافي غير دائم. وعلى أساس مصالحه الوطنية، وتعبيراً عن تضامنه مع مجموعتنا الإقليمية، فإن الجبل الأسود مستعد لأن يدعم إصلاح المجلس وأن يشارك ويسهم في عملية الإصلاح على نحو فعال ومسؤول وبجسنة نية. إن موقفنا القائم على المساواة يمكن النظر فيه في ضوء ترشحنا لعضوية مجلس الأمن للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧.

ويسلّم بلدي بالمفاوضات الحكومية الدولية بوصفها فرصة لتعميق العملية على نحو نوعي، وفرصة كذلك للبلدان الصغيرة للتعبير عن رأيها وتحديد مصالحها بوضوح. إننا نرحب بالنص المتفاوض عليه الذي يتضمن جميع المقترحات المقدمة من الدول الأعضاء منذ بدء عملية المضي قدماً بالحل

الأسود الكامل لمبادرة الرئيس يجعل الحوكمة العالمية وإصلاح الأمم المتحدة الموضوع الرئيسي للدورة الحالية للجمعية العامة. إننا نشيد به على جهوده في هذا المجال وعلى تنظيمه في الوقت المناسب لمناقشة اليوم المتعلقة بإحدى المسائل الحيوية لإصلاح منظومة الأمم المتحدة بوجه عام. ونأمل أن تولد مناقشة اليوم زخماً جديداً لعملية المفاوضات بشأن هذا الموضوع الهام، الذي يهدف أساساً إلى إعادة وضع الأمم المتحدة في محور الحوكمة العالمية.

وأود أن أشكر الرئيس الحالي لمجلس الأمن، سفير المملكة المتحدة، السير مارك ليال غرانت، على عرضه تقرير مجلس الأمن (A/65/2).

إن الجبل الأسود، وهو أحدث عضو في الأمم المتحدة، يولي أهمية كبيرة لمسألة إصلاح الأمم المتحدة، مع احترامه التام لأهمية عمليات الإصلاح لكل أعضاء المنظمة. وفي هذا السياق، نعتبر أن إصلاح مجلس الأمن يكتسي أهمية خاصة، ولا سيما في ضوء اعتقاد أغلبية كبيرة بصعوبة استدامة الوضع القائم، حيث أن التحديات وحقائق الواقع الجديدة تقتضي نهجاً واستجابات جديدة، تجسد بشكل ملائم الوضع الحالي للشؤون العالمية.

ويرى الجبل الأسود أن الأساس الصالح والمشروع لإصلاح مجلس الأمن يكمن في مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وفي إعلان الألفية (القرار ٢/٥٥) وفي التوصيات الواردة في نتائج مؤتمر القمة العالمي (القرار ١/٦٠). ونرحب كذلك بتصميم الأمين العام ومقترحاته في هذا الشأن. ويمكن اعتبار إصلاح مجلس الأمن عنصراً أساسياً في الجهود العامة لإصلاح الأمم المتحدة، مما سيجعلها تحظى بتمثيل أوسع نطاقاً وأنسب، وبمزيد من المشروعية والمسؤولية والشفافية والفعالية. وفي هذا الصدد، يعتقد بلدي أن من

في محور جدول أعمال الأمم المتحدة. والأعضاء عموماً يتابعون عمله عن كثب، ويدعون إلى مزيد من الشفافية والانفتاح والتفاعل. وهذه دعوة متكررة تجسد الاهتمام بعمل المجلس وصلته بالشؤون الدولية. ويجب أن نحیی جهود الكثيرين من أعضاء المجلس ولا سيما الأعضاء غير الدائمين الذين ظلوا يدفعون قدماً بجدول الأعمال هذا من داخل مجلس الأمن أيضاً.

لقد تحقق الكثير من الإنجازات، مثلما يتجسد ذلك على ما يبدو في ممارسة المجلس في الآونة الأخيرة. ونحن ندرك مدى صعوبة تغيير ممارسات طال أمدها. والعمل الذي اضطلع به الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى خلال السنوات الماضية جدير بالثناء. ونرحب، بصفة خاصة، بما أنجز من أعمال وما تحقق من نتائج خلال الفترة المشمولة بمناقشة اليوم. ويمثل ذلك تقدماً إضافياً في الاتجاه الصحيح، مع أن العمل، كما هو الحال دائماً، ما زال بعيداً عن الاكتمال، إن كان له أن يكتمل أصلاً.

غير أن ما أنجز حتى الآن هو تجسيد للمناقشة الجارية في الجمعية العامة بشأن إصلاح أساليب العمل. وقد أسهم الكثيرون في المناقشة الجارية هنا. وأود أن أشيد بجهودهم من خلال الإشارة إلى الأعمال ذات الصلة لليختنشتاين وسنغافورة وكوستاريكا والأردن وسويسرا - مجموعة الدول الخمس الصغيرة - بشأن هذا المفهوم.

ونتناول اليوم موضوع المساءلة. ويعبر عدد المتكلمين المشاركين في هذه المناقشة بوضوح عن مستوى اهتمام جميع الأعضاء بهذا الموضوع. إنهم يعبرون عن إيلاء أهمية لعمل المجلس وعن تولينا الواضح للمسؤولية المناطة بنا. ومع أن البعض قد يقول إن أمر أساليب العمل مسألة يجب أن ينظر فيها المجلس - وهو رأي لا نشاطهم إياه - يبدو

القائم على النص. ونغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للسفير تانين على الطريقة التي وجه وأدار بها المفاوضات الحكومية الدولية.

بيد أن وفد بلدي يود التأكيد على أن الوقت قد حان، بعد أن تم إدماج جميع المواقف في النص، للتوفيق بين آرائنا واتخاذ إجراء حاسم، ويجب أن تكون لذلك الإجراء مشروعية واسعة النطاق. ويجب التوقع أنه سيكون من الضروري قريباً أن تصبح المفاوضات موضوعية إن كان لنا أن نحقق المزيد من التقدم الملموس. وعليه، يجب أن نظل منخرطين وأن نوحّد جهودنا لكي نتوصل إلى الطرائق الأمثل لإدارة المفاوضات التي ينبغي أن تحظى بالدعم العام بحيث تعود بالمنفعة علينا جميعاً. وأود أن أؤكد للجمعية العامة أن الجبل الأسود سيكون بالتأكيد شريكاً بناء وموثوقاً به في مواصلة السير على ذلك الطريق.

السيد فاز باتو (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة المشتركة بشأن بنديّ جدول الأعمال "تقرير مجلس الأمن" و "مسألة التمثيل العادل وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن". وأود أن أعرب عن امتناننا لرئيس مجلس الأمن الحالي، السفير ليال غرانت، على عرضه للتقرير السنوي لمجلس الأمن (A/65/2).

إن الجلسة التي دعا إليها الرئيس اليوم تتناول مسألة هامة لجميع أعضاء الأمم المتحدة. وتنظر الجمعية العامة في تقرير مجلس الأمن، الهيئة التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. والعملية التي نشارك فيها تمثل تعبيراً رسمياً عن مساءلة المجلس أمام الجمعية العامة.

ومن واجب مجلس الأمن أن يقدم تقريراً سنوياً لمجلس الأمن. ومن مسؤولية الجمعية العامة - بل من واجبنا - أن نستلم التقرير وننظر فيه. وعمل مجلس الأمن

الحالية. وأود أن أعرب عن تقدير البرتغال البالغ لعمله خلال العام الماضي وللنتائج التي حققناها بقيادته.

كما أود أن أؤكد على التزام البرتغال الكامل بمواصلة العمل والاستكمال السريع لإصلاح مجلس الأمن الذي طال انتظاره، ذلك الإصلاح الذي سيعكس على النحو الملائم حقائق الواقع الجغرافي والسياسي المعاصر والتطلعات المشروعة للدول الأعضاء، والذي سيحظى بموافقة المجتمع الدولي.

السيد لوليشكي (المغرب): أود، أولاً وقبل

كل شيء، أن أعرب عن سعاديّ بالإدلاء ببياني تحت رئاسة السيد ديس.

(تكلم بالفرنسية)

كما أود أن أشكر سفير المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، السير مارك ليال غرانت، على عرضه الشامل للتقرير السنوي لمجلس الأمن (A/65/2) إلى الجمعية العامة.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل سيراليون بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، على التوالي (انظر A/65/PV.48).

وتتيح لنا مناقشة اليوم أن نتدارس المسألتين المترابطتين ترابطاً وثيقاً: التقرير السنوي لمجلس الأمن وإصلاح مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بالإصلاح، أود أن أشكر سفير أفغانستان، السيد ظاهر تانين، على عمله المميز بوصفه ميسراً وأن أعرب عن سعادتنا لأن الرئيس الحالي أعاد تعيينه من جديد. إنها مهمة ليست سهلة على الإطلاق.

وإصلاح مجلس الأمن تمليه التغيرات العميقة في العلاقات الدولية والحاجة إلى أن تفي تلك الهيئة الهامة

جلياً أن المسألة واجب من واجبات مجلس الأمن، وهو واجب تؤدي فيه الجمعية العامة دوراً محورياً. وفي هذا الصدد، يتعين على الهيئتين أن تقوموا بالمزيد من العمل.

وفي المقام الأول، ينبغي للمساءلة أن تكون موضع اهتمام دائم للمجلس وأعضائه. وينبغي ألا يقتصر ذلك الاهتمام على عملية رسمية تُجرى مرة واحدة كل عام، كالتجري اليوم. فميثاق الأمم المتحدة يشير إلى ممارسة تتسم بقدر أكبر من الفعالية من خلال الدعوة إلى تقديم تقارير خاصة.

كما أن المسألة واجب يقع على كل دولة عضو تعمل بوصفها عضواً في المجلس بالنيابة عن جميع الأعضاء بموجب الميثاق. وفي هذا المجال أيضاً يوجد متسع لمزيد من التحسين. وفي هذا الصدد، ينبغي تعزيز دور رئيس مجلس الأمن عبر إعطائها أو إعطائه حيزاً للتفاعل مع جميع الأعضاء. إن تقييمات الرئيس - التي تعزز البرتغال بأنها دفعت مع آخرين من أجل ممارستها بوصفها فكرة جديدة بدأت في عام ١٩٩٧ - ما فتئت تشكل جزءاً من التقرير السنوي، مع التفاوت في جدوى ما تحتويه من معلومات. وينبغي لتلك التقييمات أن تعبر بقدر أكبر عن جوهر آراء كل رئاسة حول العمل الشهري للمجلس وإنجازاته وأوجه قصوره.

ومن ناحيتنا، نحن على استعداد لتولي المسؤولية لتعزيز العمل في الجمعية العامة ومجلس الأمن من أجل إضفاء معنى ملموس أكثر على المسألة، مع إسهام الآخرين.

وأود أن أعرب عن شكر البرتغال الخالص للرئيس، الذي جعل إصلاح مجلس الأمن من أولويات جدول أعمال الجمعية العامة. كما أود التأكيد على أهمية تعيين السفير ظاهر تانين لمواصلة العمل بوصفه ميسراً للمفاوضات الحكومية الدولية وللشروع المبكر في العملية في الدورة

وفيما يتعلق بحفظ السلام - وهو أداة المجلس الأساسية للوفاء بولايته - من البديهي أن تعقيد بعثات السلام الحالية تنطوي على كل من تحقيق السلام وحفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. وهي تقتضي اتباع نهج متكامل يجمع بين اعتماد ولايات واضحة وقابلة للتطبيق ونشر موارد عسكرية ومدنية كافية وتوفير التمويل الكافي. إن وضع استراتيجية لكل بعثة يمثل شرطا مسبقا لنجاحها.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر المجلس بتناول الحالة في الشرق الأوسط، ولا سيما قضية فلسطين. وقد تابعنا بأمل وتفاؤل جهود الإدارة الأمريكية، إلى جانب الموقف المسؤول للسلطة الفلسطينية المدعومة من الدول العربية، التي أدت إلى إعادة إطلاق مفاوضات السلام المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين في ٢ أيلول/سبتمبر في واشنطن. غير أن مواصلة الحكومة الإسرائيلية لسياسة الاستيطان غير المشروع، بما في ذلك في القدس، أزال تماما فرص استئناف المفاوضات، كما تجلّى من قرار الحكومة الإسرائيلية الأخير ببناء ٣٠٠ وحدة سكنية جديدة في الجزء الشرقي من القدس، الذي تسكنه أغلبية من السكان الفلسطينيين.

إن المملكة المغربية، التي يتراأس ملكها محمد السادس، لجنة القدس تكرر التأكيد على قلقها البالغ للأعمال غير القانونية للسلطات الإسرائيلية في القدس الشرقية بقصد تغيير التكوين السكاني للمدينة المقدسة. ويؤمن بلدي بأن إقامة دولة فلسطينية على أساس القرارات القانونية الدولية ومبادرة السلام العربية، والتي تكون عاصمتها القدس، إلى جانب انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة الأخرى، سيضمن تحقيق السلام الدائم في المنطقة.

ونلاحظ اليوم، كما لاحظنا في الماضي، أن المسائل المتعلقة بالقارة الأفريقية لا تزال، للأسف، تحتل جزءا كبيرا من جدول أعمال المجلس. وهذا لا يقلل بأي حال من شأن

من هيئات الأمم المتحدة على نحو أفضل. بمسؤوليتها الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. إننا نعتقد أن تمثيلا أكثر عدلا للبلدان النامية من القارة الأفريقية، ومن العالم العربي والإسلامي بشكل خاص، بات حاجة ينبغي لأي إصلاح أن يدرجها وأن يأخذها بعين الاعتبار. ومن البديهي أن مجلس الأمن الذي سيمثل على نحو أمثل مختلف المناطق والثقافات، سيكتسب المزيد من الثقة والمصداقية.

وعلاوة على ذلك، ينبغي لتوسيع المجلس أن يستند إلى مبدأ التمثيل الجغرافي العادل وعلى إسهام الأعضاء المحتملين في صون السلم والأمن الدوليين وقدرتهم على أداء دور إيجابي في منع نشوب الصراع وتسوية النزاعات بالطرق السلمية، فضلا عن الإسهام المتعلق بتحقيق الأهداف الأخرى للأمم المتحدة.

لقد أحطنا علما بجهود المجلس لإضفاء المزيد من الفعالية والشفافية على أساليب عمله، وكذلك على تفاعله مع الدول الأعضاء من غير أعضاء المجلس. إننا نشيد بالعمل الجاد الذي اضطلع به وفد اليابان، رئيس الفريق العامل غير الرسمي لمجلس الأمن المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، سعيا إلى هذه الغاية.

وأود أن أنتقل الآن إلى تقرير مجلس الأمن. إن التقرير يقدم لنا الخطوط العامة لمختلف الأنشطة المضطلع بها والقرارات المتخذة من جانب المجلس في معرض تنفيذه لولايته. ويجب أن نشير إلى أن التهديدات على السلم والأمن الدوليين - التي اقتصر في الماضي على النزاعات فيما بين الدول - اتخذت خلال السنوات القليلة الماضية أشكالا متعددة ومعقدة. وفي ضوء ذلك، ينبغي للمجلس أن يواصل اتخاذ استجابات مبتكرة للتهديدات غير التقليدية التي تمس المجتمعات في صميمها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في مناقشة البندين من جدول الأعمال. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بتقرير مجلس الأمن المتضمن في الوثيقة A/65/2؟

تقرر ذلك.

طلب أحد الممثلين الكلمة ممارسة لحق الرد. هل لي أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلي بها ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على ١٠ دقائق للكلمة الأولى و ٥ دقائق للكلمة الثانية، وينبغي أن تُدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد كوداما (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أحد لزاما علي أن أؤكد بأن اليابان لا يمكنها أن تقبل الادعاءات الصادرة عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

أولا، تؤمن اليابان إيمانا راسخا بأن مؤهلات أي دولة للعضوية الدائمة في مجلس الأمن ينبغي أن تكون على أساس الإسهام الحقيقي لذلك البلد في صون السلم والأمن الدوليين. ومنذ انضمام اليابان إلى الأمم المتحدة، بوصفها دولة ملتزمة بالسلم، ظلت تبذل الجهود الجادة لتنفيذ ذلك المعيار، وتسهم على نحو فعال وبناء في صون السلم والأمن الدوليين.

ثانيا، فيما يتعلق بإشارة ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الماضي المؤسف، لا يمكن لوفد بلدي أن يقبل تعليقه، نظرا لأن اليابان ظلت تعالج ماضيها بإخلاص وثبات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ومن أجل تلك الغاية، استمرت اليابان على مدى السنوات الـ ٦٥ الماضية في تكريس نفسها للنهوض بالسلم والازدهار الدوليين، فضلا عن إثبات احترامها للديمقراطية وحقوق الإنسان. واليابان على استعداد في كل وقت لأن تسهم على نحو فعال وبناء في السلم والأمن الدوليين.

الإنجازات التي حققتها مجموعة من الدول الأفريقية، حيث أحرزت، بمساعدة المجلس والمجتمع الدولي، تقدما جديرا بالثناء، بخروجها من الأزمات والصراعات التي عصفت بها لفترة طويلة.

إننا ندعو المجلس إلى مواصلة وتكثيف جهوده، باتباع نهج مصممة خصيصا لكل حالة حسب مسوغاتها الموضوعية، لمساعدة البلدان الأفريقية المعنية في سعيها إلى السلام والاستقرار والتنمية. ويظل دور المجلس في تقديم الدعم والتشجيع حيويا لمساعدة الأطراف المعنية بالصراعات أو النزاعات على السعي إلى الحلول المقبولة سياسيا لدى الجميع. وقد ثبت بالتجربة أن تلك الحلول ستكون سريعة الزوال أو بعيدة المنال إن لم تتم تلبية مقتضيات التوصل إليها بطريقة واقعية وبروح التوافق.

ويجب التسليم بأن إسهام البلدان المجاورة وتعاونها المخلص لا غنى عنهما من أجل التوصل إلى حلول دائمة للصراعات والنزاعات التي تعيق عملية التكامل والتنمية لمناطق برمتها في أفريقيا. ويكتسي ذلك أهمية أكبر عندما نأخذ في الحسبان التهديد المتزايد والمقلق في مناطق معينة في القارة، مثل منطقة الساحل والصحراء، حيث لا يمكن سوى للجهود الشاملة والنهج المتضافر أن يكفل فعالية ونجاعة جهود مكافحة أعمال الجماعات الإرهابية التي تقوض أمن الدول في المنطقة.

لقد جعل المغرب النهوض بالقضايا الأفريقية أولوية من أولويات جدول أعماله الدولي. ولم يدخر جهدا في دعمه لمبادرات المجلس الرامية إلى حفظ السلام وبناء السلام في أفريقيا. وأستطيع أن أؤكد للجمعية العامة أن المملكة المغربية ستظل ثابتة على التزامها بالأمم المتحدة بغية تحقيق الأهداف التي أسست من أجلها.

الاستعماري لكوريا ويشوه الحقائق التاريخية كالعبودية الجنسية والتجنيد القسري. ويصف ذلك الكتاب المدرسي بشكل سافر حرب المحيط الهادئ على أنها أعظم حرب دارت في شرق آسيا، ويحض على إحياء روح التزعة العسكرية القديمة، ويقول إن اليابان كانت ضحية ولم يكن باستطاعتها تجنب الاشتراك في الحرب نتيجة لأعمال الدول الغربية، بما في ذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وهذه أمثلة قليلة تظهر كيف تحاول اليابان إخفاء جرائم ماضيها والتهرب من مسؤولياتها.

وتستمر اليابان بالقول إن مؤهلات أعضاء مجلس الأمن الجدد المحتملين سيتم تقييمها على أساس إسهامهم في الأنشطة الدولية. وهذا يعني أن اليابان لديها مؤهلات كافية. غير أن هذا المنطق لا يمكن فهمه في عالمنا. إن البلد الذي ينكر جرائم ماضيه، سوف يرتكب تلك الجرائم مرة أخرى. هذا هو الدرس الذي تعلمناه من التاريخ. وحتى اليوم، تبذل اليابان قصارى جهدها للمطالبة بجزر دو كدو الصغيرة التي تشكل جزءاً من أراضي كوريا. وفي هذا الصدد، يعتقد وفد بلدي أنه لا يمكن السماح لها بعد الآن أن تتحدث عن مقعد دائم في مجلس الأمن.

السيد كوداما (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): حيث أننا شرحنا موقفنا من المسائل التي أثارها وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للتوهنا، وكذلك في اللجنة الثالثة، فإننا لن نكرره الآن.

غير أننا لا يمكن أن نقبل البيان الذي لا يستند إلى أساس، الذي أدلت به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هنا اليوم، مستخدمة تعابير غير لائقة ولغة نابية. ومن المؤسف أن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يستغل هذه الجلسة لتوجيه الاتهامات إلى اليابان، بينما تناقش جميع الدول الأعضاء مسألة إصلاح مجلس الأمن وتقرير مجلس الأمن.

السيد يون يونغ إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي ممارسة حقه في الرد على ملاحظات وفد اليابان.

يقول الوفد الياباني إن حكومته اعتذرت عن جرائم ماضيها في هذا المحفل الدولي عندما أثرت مسألة جرائم الماضي. غير أن تلك المحجة تهدف ببساطة إلى التملص من مسؤوليتها وشجب المجتمع الدولي.

ومن المعروف جيداً أن اليابان هي البلد الوحيد الذي لم يعترف بالجرائم الجسيمة ضد الإنسانية المرتكبة في الماضي ولم يعتذر أو يعرض عنها. وخلال حكم اليابان الاستعماري لكوريا، جندت بطريقة غير قانونية ٨,٤ مليون كوري كعمال سخرة وقتلت مليون شخص وأجبرت ٢٠٠.٠٠٠ شابة وفتاة كورية على العبودية الجنسية لدى الجيش الإمبراطوري الياباني.

وعلاوة على ذلك، ترفض اليابان بشكل سافر مطلب المجتمع الدولي العادل لتسوية جرائمها في الماضي. ويواصل المسؤولون في الحكومات اليابانية المتعاقبة بدون استثناء، بمن في ذلك رؤساء الوزراء، زيارة معبد ياشوكوني، المكرس لتكريم الجنود الذين قتلوا في أوقات الحرب، وخاصة الذين قُتلوا في الحرب العالمية الثانية. ويقوم سياسيو اليمين الياباني في المراكز العليا بشكل فاضح بتبييض سمعة حروب البلد العدوانية الإجرامية بوصفها حروباً عادلة صُمدت لحماية وتحرير البلدان الآسيوية الأخرى من الدول الغربية. وهم يذهبون إلى حد تصوير العبودية الجنسية المنهجية التي ثبت ارتكابها من جانب الجيش الإمبراطوري الياباني على أنها أعمال قام بها أفراد من رجال الأعمال ونشاط تجاري طوعي من جانب العاملات في البغاء.

وكما يعلم الجميع، أصدرت اليابان، في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، كتاباً مدرسياً آخر يبرر عدوانها وحكمها

السيد يون يونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): ينبغي للوفد الياباني أن يحيط علماً بأن الجريمة التي ارتكبت أصلاً هي الجريمة التي يتعين معالجتها. وبمجرد أن ترتكب جريمة فإنها لن تختفي من تلقاء نفسها مع مرور الزمن؛ ولا يمكن التفكير في اختفائها إلا بعد أن تتم تسويتها بشكل واضح.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البندين ٢٩ و ١١٩ من جدول الأعمال.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أتشاور مع الأعضاء فيما يتعلق بتمديد عمل لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة).

يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة وافقت في جلستها العامة الثانية، المعقودة في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، على توصية مكتب الجمعية بأن تنجز لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) عملها بحلول يوم الأربعاء، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. غير أن رئيس لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) أبلغ الرئيس بأن اللجنة لن تتمكن من إتمام عملها بحلول نهاية هذا اليوم الأربعاء، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وبأنها ستحتاج إلى عقد جلسة إضافية في يوم الاثنين، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، رهناً بتوفر خدمات المؤتمرات.

هل لي إذن أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على تمديد عمل لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) بجلسة إضافية واحدة؟

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.